الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية المختلفة في مصر وعلاقتها بالتنمية

أحمد إسماعيل محمود أبوسالم

كلية الزراعة جامعة دمنهور

الملخص

استهدفت الدراسة تحديد حجم واتجاهات الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية والتعرف على الأقاليم التخطيطية الجاذبة للمهاجرين والأقاليم التخطيطية الطاردة لهم، وافترضت وجود علاقة بين صافي الهجرة بين الأقاليم التخطيطية المختلفة والمستوى التنموي لها، واستخدمت اختبار T لاختبار معنوية الفروق بين متوسطي المجموعتين في أحد عشر مؤشراً من مؤشرات التنمية البشرية لمصر في عام ٢٠٠٦، هي دليل التنمية البشرية ودليل الناتج المحلى الإجمالي ودليل توقع الحياة ودليل التعليم ونسبة الأسر المتصلة بشبكة صرف صحي، ومتوسط عدد المشتركين في خدمة الإنترنت لكل ألف من السكان، ونسبة الفقراء من السكان، والنسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة، ونسبة البطالة، ومعدل النمو السنوي للسكان، ونسبة الإعالة الديموجرافية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الأقاليم التخطيطية الجاذبة للمهاجرين عام ٢٠٠٦ ثلاثة أقاليم هي إقليم القاهرة يليه إقليم قناة السويس يليه إقليم الإسكندرية في المرتبة الأخيرة بأقل صافي هجرة. بينما كان عدد الأقاليم الطاردة للمهاجرين أربع أقاليم هي إقليم الدلتا يليه إقليم جنوب الصعيد يليه إقليم شمال الصعيد، بينما احتل إقليم أسيوط المرتبة الأخيرة من حيث طرده للمهاجرين.

وأشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية إحصائياً بين الأقاليم الجاذبة والطاردة للمهاجرين في أي من المؤشرات التنموية الأحد عشر. وانتهت الدراسة بمناقشة لأهم نتائجها، وتقديم مقترحات لمواجهة مشكلة الهجرة العشوائية في إطار علاقتها الوثيقة بعملية التنمية الشاملة لمصر.

الكلمات الدليلية: التنمية– التنمية البشرية– الهجرة– الأقاليم التخطيطية– الأقاليم الجاذبة للسكان– الأقاليم الطاردة للسكان.

المقدمة

تعتبر الهجرة من العوامل المحددة للنمو السكاني بجانب الزيادة الطبيعية، كما أن الهجرة الداخلية لها أهمية كبيرة في إعادة التوزيع الجغرافي للسكان على المساحة خصوصاً لو كانت مخططة ومقصودة، حيث أن الهجرة الداخلية لو كانت تلقائية وعشوائية غير مخططة قد ينتج عنها إيجابيات وسلبيات لكل من المكان المهاجر منه وإليه. ويتفق كل من سلامة (١٩٧٤: ٥٤–٥٥) والعزبي (٢٠١١: ١٢٧، ١٢٨) أن آثار الهجرة يمكن تلخيصها في إعادة توزيع السكان داخل المجتمع الواحد بما يقلل الضغط السكانيفي المناطق عالية الكثافة السكانية والمناطق القديمة، وتوفير العمالة المطلوبة في المناطق الصناعية الجديدة، واستغلال المناطق المستصلحة حديثا، وتوفير فرص عمل لغير المهاجرين في مناطق الأصل نتيجة هجرة القوى العاملة الزائدة من تلك المناطق إلى المناطق الأخرى، كما أن للهجرة دور مهم في تقليل التباين الثقافي والاجتماعي بين مناطق الأصل والوصول لإعتبارها وسيلة اتصال بينهما. أما آثارها السلبية فتتمثل في نقص الأيدي العاملة في مناطق الأصل مما يؤدي إلى تعطل بعض الأعمال وارتفاع أجور العاملين بها، أما مناطق الوصول فقد يحدث فيها العديد من المشكلات كالمشكلة السكنية وعدم كفاية المعروض من المواد الغذائية وزيادة الضغط على المنظمات الصحية والأمنية وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وذلك لكبر حجم تيارات الهجرة الوافدة إليها بدرجة لا تقدر تلك المناطق على استيعابها (جورجى، ١٩٧٧، إبراهيم، ١٩٨٢، العزبى، ١٩٩٥: ٨٠–٨١).

ويوضح كل من جامع (٢٠١٠) والعزبي (٢٠١١: ١٣٢) أن هناك الكثير من الدراسات التي تشير إلى أن السلبيات الناتجة عن الهجرة الداخلية غير المخططة في مصر أكبر من إيجابياتها، حيث تسببت

الهجرة من الريف إلى الحضر في خلق العديد من المشاكل بسبب نزوح أعداد كثيرة من المهاجرين إلى المناطق الحضرية أكثر مما تستطيع أن تستوعبه مختلف الأنشطة الاقتصادية بها، وكانت النتيجة تكدس المناطق الحضرية بأعداد كثيرة من السكان، وظهور مشاكل الإسكان والمواصلات والصحة والتعليم والغذاء والجرائم والتشرد وغيرها، وتفاقم ظاهرة المناطق العشوائية بالمدن المصرية.

ويوضح العزبي وأبوسالم (٢٠١١) نقلاً عن العيسوي (١٩٨٣) و Bakewell (2009) أن تباين المستوى التنموي بين مناطق الأصل والوصول من العوامل الرئيسية لحدوث الهجرة، فقد أدى تركز المشروعات الجديدة في المناطق الحضرية القديمة والجديدة وخصوصاً المدن الرئيسية من تباين المستوى التنموي مابين الريف والحضر والذي جعل الحضر يتمتع بالكثير من المغريات وقوى الجذب للريفيين لكي يهاجروا إلى الحضر وكذلك تدهور الوضع التنموي في المناطق الريفية أيضا.

هذا وتقسم مصر إلى عدد من الأقاليم التخطيطية "الاقتصادية" والذي يتضمن كل منها عدداً من المحافظات وذلك لإحداث نوع من التنويع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتقليل التفاوت في المستوى التنموي الذي قد يشكل دافعاً قوياً للهجرة وبالتالي تقليل الهجرة الداخلية بين الأقاليم المختلفة وبعضها وتركزها داخل الإقليم

في ضوء ما تبين من أهمية وخطورة ظاهرة الهجرة الداخلية في مصر، وخاصة الهجرة العشوائية أو غير المنضبطة، وعلاقتها المحتملة بعملية التنمية وتفاوتها بين المناطق المختلفة، يبدو من الأهمية بمكان دراسة العلاقة بين الهجرة الداخلية في مصر والمستوى التنموي للمناطق المهاجر منها والمناطق المهاجر إليها، والتعرف على الفروق التنموية بين المناطق الجاذبة للمهاجرين والمناطق الطاردة لهم. والدراسة الحالية إن هي إلا محاولة في هذا المجال.

أهداف الدراسة

تستهدف الدراسة تحقيق الأهداف التالية :

١- حساب حجم واتجاهات الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية المختلفة.

٢- تحديد العلاقة بين صافي الهجرة بين الأقاليم التخطيطية المختلفة والمستوى التنموي لتلك الأقاليم التخطيطية.

٣- تقديم مقترحات مستندة للنتائج المتحصل عليها من الدراسة يمكن الاستفادة منها فيزيادة إيجابيات الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية المختلفة وتقليل سلبياتها.

الاستعراض المرجعي

يوضح غانم (١٩٩٠: ١٥،١٦) أن مصطلح الهجرة في اللغة العربية يقابله ثلاث مصطلحات مجتمعة في اللغة الإنجليزية هي مصطلح Migration وهو عبارة عن الانتقال أو الحركة المستهدفة ومصطلح Emigration فيشير إلى الحركة في علاقتها بموطن الإرسال، أما مصطلح Immigration فيشير إلى دخول المهاجرين واقامتهم الفعلية في مكان الوصول، ويمكن ترتيب هذه المصطلحات في صورة متصل على النحو التالي:

Immigration ⟶ Emigration ⟶ Migration

وتختلف الهجرة عن الحركة الدائرية للسكان Circulation والتي يقصد بها تحركات السكان القصيرة من محل لإقامتهم لأغراض الشراء والعمل وقضاء الأجازات وزيارة الأهل والأصدقاء والتعليم ومن ثم العودة مرة أخرى لمحل إقامته، وبالتالي فهي حركة محدودة الهدف والحركة ولايترتب عليها نتائج جغرافية أو ديموجرافية أو اقتصادية (حمد، ٢٠٠٨: ١٩٣).

ويوضح العزبي وأبوسالم (٢٠١١) أن للهجرة الكثير من التعريفات التي اشتملت عليها الأدبيات الخاصة بها يمكن أن نعرض منها التعريف الخاص بالأمم المتحدة (١٩٦٧) والذي يعرف الهجرة بأنها

تغيير محل الإقامة من مكان الأصل أو المغادرة origin إلى مكان المقصد أو الوصول destination وبذلك تدخل الهجرة في إطار الانتقال والتحرك من الموطن الأصلي إلى محل إقامة جديدة على مسافة معينة يترتب عليها نتائج جغرافية وديموجرافية واقتصادية. وإذا كان هذا الانتقال داخل الدولة ذاتها تكون الهجرة داخلية internal migration وإذا تخطت الحدود الخاصة بدولة معينة تكون هجرة خارجية international migration.وتشتمل الهجرة الداخلية على مصطلحين يصفان المهاجرين وهما الوافدون in-migrants والنازحون out-migrants (Petersen, 1975).

وتحفل أدبيات الهجرة برؤى أو نظريات لتفسير الهجرة من بينها ما توصل إليه رافنشتين (حمد، ٢٠٠٨: ٢٤٧) من أن قوى الجذب أكثر دفعا للهجرة من قوى الطرد، حيث إن القوانين والضرائب الباهظة أو المناخ السيىء أو المحيط الاجتماعي غير المناسب أو العبودية، كل ذلك يولد تيارات للهجرة، ولكنها لا تقارن بالتيارات الناشئة عن رغبة البشر في تحسين أحوالهم بالمعنى المادي، أي أن الرغبة في الأفضل هي دافع أقوى من الرغبة في الهروب من واقع سيىء. وتخلق عوامل الطرد سواء كانت بيئية أو اقتصادية أو اجتماعية توتراً ودافعاً للهجرة، ولكن الهجرة لا تحدث إلا إذا تأكد الشعور بوجود بديل أفضل وهو ما يسمى بعوامل الجذب.

ويوضح حمد (٢٠٠٨: ٢٤٨) أنه على الرغم من وضع قوانين رافنشتينالخاصة بالهجرة في أواخر القرن التاسع عشر إلا أن معظمها مازال سارياً في أماكن متفرقة من العالم وفيما يلي لعرض لتلك القوانين: تحدث الهجرة لمسافات قصيرة وبطريقة مرحلية ويقل تدفق المهاجرين بزيادة المسافة وأن أغلب المهاجرين ريفيون حيث تتم من المناطق الزراعية إلى المدن والمناطق الصناعية، بتزايد نمو التجارة والصناعة تزداد الهجرة وكذلك المسافة، كما أن الهجرة إنتقائية للذكور أكثر من الإناث وعادة المهاجرون من الشباب وقليل منهم من يصطحب أسرته معه، كما أن أي تيار من المهاجرين يقابله تيار مضاد عائد.

ويبين أبوسالم (٢٠١٢: ٢٠، ٢١) نقلاً عن العمودي(١٩٩٤: ١٣، ١٤) أن هربرل Herberle في مؤلفة أسباب الهجرة الريفية الحضرية عام ١٩٣٨ هو أول من تحدث عن فكرة الجذب والطرد لعملية الهجرة وتتمثل عوامل الطرد في تدهور بعض الموارد المحلية أو انخفاض أسعارها نتيجة تدهور الطلب على سلعة تشكل مصدر رئيسي لدخل الأفراد، وكذلك الركود الاقتصادي وميكنة الإنتاج وما يتبعها من تسريح للعمالة والتمييز في المعاملة الناتج عن اختلاف الاتجاهات السياسية أو الدينية أو العرقية أو غيرها والاغتراب أو الشعور بالتميز عن بقية أفراد المجتمع أو قيمه أو ثقافتة، أو بسبب ة فرص الحراك الاجتماعي أو الزواج في مكان الأصل، أو بسبب الكوارث الطبيعية.

أما عوامل الجذب فيمكن تلخيصها في وجود فرص عمل أفضل في مكان القصد، أو فرص لزيادة الدخل، أو فرص تعليمية أو تدريبية أفضل، أو وجود ظروف بيئية أو معيشية أفضل، أو الانتقال بسبب هجرة المعيل أو بسبب هجرة الزوج أو الزوجة، أو بسبب المغريات الثقافية المتوافرة في المدن الكبيرة. ولا تخرج معظم عوامل الجذب والطرد التي ورد ذكرها في المراجع المختلفة عن تلك العوامل السابق ذكرها (سلامة، ١٩٧٤: ٤٢، هلول، ١٩٨٧، جامع، ٢٠١٠: ٢٤١، العزبى، ٢٠١١).

يوضح نموذج لي (Everett Lee, 1966: 47- 53) والذي يقدم إطاراً تخطيطياً عاماً لتحليل حجم الهجرة وذلك في عام ١٩٦٦م، وقد توصل إلى أنه بغض النظر عن مسافة وصعوبة الهجرة، فإن كل صورة من صور الهجرة تتضمن مكان أصل ومكان مقصد ومجموعة متداخلة من العقبات، ويمكن حصر الأسباب التي تدخل في قرار الهجرة وعملية الهجرة في أربعة مجموعات عامة هي:

أ) عوامل مرتبطة بمنطقة الأصل Area of origin.

ب) عوامل مرتبطة بمنطقة المقصد Area of destination.

ج) عوائق متداخلة Intervening obstacles.

د) عوامل شخصية Personal factors.

ويوضح لي أن كل منطقة تحتوي على عوامل جذب تجعل السكان متمسكين بالبقاء فيها، كما أنها تجذب آخرين من خارجها وهناك عوامل طرد تدفع بعض السكان للهجرة خارج المنطقة، كما أنها تجعل الأفراد في المناطق الأخرى لا يفضلون الهجرة لتلك المنطقة، ويتأثر جزء من السكان بكل من عوامل الطرد والجذب، إلا أن بعض السكان لا يتأثر بتلك العوامل سواء الجذب أو الطرد يمثلون السكان الأصليون ومن عزفوا عن الهجرة، وتتفاوت معرفة المهاجرين بمكان الأصل عن مكان الوصول وذلك لأن معرفتهم بمقومات منطقة الأصل قد تكون دقيقة بينما قلما ماتكون كذلك بمنطقة الوصول، كما أن مزايا ومساوىء العيش أمر نسبي إلى حد كبير.

والعوائق المتداخلة والتي توجد بين كل من منطقتي الأصل والوصول، يمكن أن تكون بسيطة يسهل التغلب عليها أو يكون من الصعب التغلب عليها، وتعد المسافة Distance من أبرز العوائق المتداخلة والتي لها أثر في تحديد حركة الهجرة وحجمها وتكاليف الانتقال، أما بالنسبة للعوائق الشخصية فهي كثيرة وتؤثر في تشجيع الفرد على الهجرة أو عزوفه عنها.

وقد خلص "ايفرت لي" (Everett Lee, 1966: 53-57) إلى عدد من الفروض المتعلقة بحجم الهجرة، وتيار الهجرة وتيار الهجرة المضاد له، وخصائص المهاجرين. وفيما يلي عرض لتلك الفروض:

أولاً: الفروض المتعلقة بحجم الهجرة:

١) يتناسب حجم الهجرة داخل إقليم معين تناسباً طردياً مع درجة تنوع المناطق الموجودة داخل ذلك الإقليم.

٢) يتناسب حجم الهجرة تناسباً طردياً مع تنوع الأفراد.

٣) يتناسب حجم الهجرة تناسباً عكسياً مع العوائق المتداخلة التي لا حل لها.

٤) يميل كل من حجم ومعدل الهجرة لأن يزيد بمرور الوقت مالم تفرض قيود رقابية مشددة.

ثانياً: الفروض المتعلقة بتيار الهجرة وتيار الهجرة المضاد:

٥) تميل الهجرة لأن تحدث إلى حد كبير في إطار تيارات محددة تحديداً دقيقاً (مثلاً من مجموعة متنوعة من المناطق الريفية إلى مدن صغيرة إقليمية ثم إلى المدن المهمة الكبيرة).

شكل ١: يوضح عوامل الجذب والطرد في مكان الأصل والوصول والعوائق المتداخلة المؤثرة على الهجرة

المصدر ايفرت لي (Everett Lee, 1966: 50)

٦) ينشأ عن كل تيار مهم للهجرة تيار مضاد (أي سيكون هناك دائماً مهاجرون عائدون، وهم الذين وجدوا أن تصورهم المبدئي لم يتطابق مع الواقع، أو ممن فشلوا في تحقيق أهدافهم).

٧) يرتبط مقدار صافي التيار (أي التيار مطروحاً منه التيار المضاد) مباشرة مع رجحان العوامل السالبة في منطقة الأصل (أي أن عوامل الطرد في منطقة الأصل أكثر أهمية نسبياً من عوامل الجذب في منطقة المقصد).

ثالثاً: الفروض المتعلقة بخصائص المهاجرين:

٨) الهجرة عملية انتقائية بالنسبة لعدد من المتغيرات مثل المستوى التعليمي والعمر (بمعنى أن المهاجرين لا يمثلون عينة عشوائية للسكان في منطقة الأصل).

٩) يميل السكان الذين يستجيبون أساساً للعوامل الموجبة في منطقة المقصد لأن يكونوا مميزين، أي أنهم من نوعية أفضل تعليماً وصحةً وطموحاً وإلى ما غير ذلك من الخصائص النوعية.

١٠) يميل المهاجرون الذين يستجيبون أساساً للعوامل السالبة في منطقة الأصل لأن يكونوا من نوعية أقل فمثلاً كان معظم المهاجرين الأوروبيين إلى أمريكا الشمالية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين من الفلاحين غير المهرة، حيث تركوا الأرض تحت وطأة الظروف الاقتصادية الصعبة والاضطهاد السياسي والديني، وإلى ما غير ذلك من أنواع الاضطهاد الأخرى.

١١) تتزايد درجة الاختيار الإيجابي تبعاً لصعوبة المتغيرات المتداخلة، أي كلما كان الشخص أكثر تعليماً كان أكثر رغبة في السفر لمسافات أطول لإيجاد فرصة العمل المناسبة.

وانتقد بورتس Portes بشدة في تفسير دوافع الهجرة الاعتماد على عاملي الجذب والطرد، حيث أنهما لم يصبحا كافيين لتفسير نظري مقبول للهجرة الخارجية من بلاد المنشأ لعجزهما عن تحديد الأوضاع التاريخية التي يمكن أن تحدث الهجرة الإجبارية تحت تأثيرها (عزة كريم، ١٩٩٣: ٣٢، ٣٣).

وهناك العديد من النظريات الاجتماعية التي يمكن من خلالها تفسير ظاهرة الهجرة مثل البنائية الوظيفية والفعل الاجتماعي الطوعي والصراع والتبادل الاجتماعي والدور الاجتماعي والتعلم الاجتماعي والحاجات الإنسانية تم اختيار نظرية الفعل الاجتماعي الطوعي من هذه النظريات في تفسير ظاهرة الهجرة.

نظرية الفعل الاجتماعي الطوعي
Voluntaristic Action Theory

يرى بارسونز أن الطوعية Voluntaristism هي عملية اتخاذ قرارات، ولكن هذه القرارات تكون محددة بالعوامل الموقفية والعوامل المعيارية المحيطة بمتخذ القرار (Elezaby, 1985: 22). كما أن الطوعية تعني أن الأفراد ليسوا كائنات مقهورة أو آلات جامدة، ولكنهم بما لديهم من جهود معرفية وعاطفية يستطيعون التوصل إلى نتائج محددة تتعلق بكيفية أداء الفعل وإتيان السلوك، وبالتالي ليس هناك ما يدعو إلى تبني الحتمية الجمعية والحتمية الفردية، وبالتالي حاول بارسونز تجنبهما، كما حاول بارسونز تجنب العقلانية، فمن العبث افتراض العقلانية Rationality في سلوكيات الناس، على الرغم من معرفة الناس للبدائل المتاحة ومعرفتهم العواقب والنتائج المترتبة على سلوكياتهم وأفعالهم، كما أنهم يختارون بين الوسائل المتاحة لتحقيق غاياتهم، إلا أنهم لا يلتزمون بالعقلانية دائماً (الهلباوي، ١٩٩٨: ٥٣) نقلاً عن (محمد، ١٩٨٦: ٤٦٨).

ويتضمن الفعل الطوعي لدى بارسونز مجموعة من العناصر هي: (١) فاعلون يسعون لتحقيق أهداف، (٢) فاعلون لديهم مجموعة من الوسائل البديلة لتحقيق نفس الأهداف، (٣) فاعلون مواجهون بمتغيرات موقفية متعددة (فيزيقية، إجتماعية وثقافية)، والتي تؤثر في إختيار الأهداف والوسائل الخاصة بتحقيقها، (٤) فاعلون مقيدون بالقيم والمعايير وأفكار أخرى مؤثرة على الأهداف واختيارها ووسائل تحقيقها، (٥) أفعال وقرارات الفاعلين لتحقيق الأهداف، وهي التي تتأثر بالأفكار والعوامل الموقفية(Turner and Beeghley, 1974). والعناصر

السابقة هي المكونة لما يسمى وحدة السلوك Unit-act وهي عبارة عن صورة مصغرة للفعل الاجتماعي، ويمكن أن تتبدى في لحظة تفاعلية بين فردين في موقف لا يستمر إلا لثوان قليلة، وتضم كل وحدة بهذا المعنى نفس العناصر التي يتكون منها الفعل الاجتماعي الذي يتضمن سلسلة من الوحدات (الهلباوي، ١٩٩٨: ٥٣) نقلاً عن زايد (١٩٨٤: ١١٥).

ويشير مفهوم الفعل الاجتماعي عند بارسونز إلى كل أشكال السلوك البشري التي تحركها وتوجهها المعاني الموجودة في دنيا الفاعل وهي معاني يدركها الفاعل ويستمجها في ذاته، كما أن الفاعل قد يكون فرداً أو جماعة أو تنظيماً أو حتى مجتمعاً، فالفاعل هو أي كيان كبر حجمه أو صغر يسلك سلوكاً في ضوء المعاني التي توجد في بيئته، وطالما لم يحتكر هذه المعاني فاعل بعينه بل يشترك فيها آخرون، فإن الفعل الذي يأتيه فاعل معين لايتم إلا داخل موقف، الذي يتكون من مجموعة من العناصر ينتج عن ترابطها جميعاً التفاعل بين الفاعلين الموجودين داخل الموقف، ويضم الموقف الموضوعات الفيزيقية (الطبيعة الجغرافية والظروف المناخية والأجهزة العضوية للفاعلين)، والموضوعات الاجتماعية (الفاعلين الآخرين الموجودين بالموقف)، والموضوعات الرمزية (اللغة والقيم والمعايير)، وبناءاً على ذلك فإن الفعل الاجتماعي لايمكن أن يتم إلا إذا توفرت عدة عناصر هي: الفاعل والموقف بالإضافة إلى توجه الفاعل نحو الموقف (الهلباوي، ١٩٩٨: ٥٣) نقلاً عن زايد (١٩٨٤: ١١٤، ١١٥).

وتوجه الفاعل نحو الموقف يعني علاقة الفاعل بالموضوعات الاجتماعية والفيزيقية في بيئته، وتتكون توجهات الفاعل من مجموعة من المفاهيم الداخلية والخارجية التي تتكون عن وعي أو عن غير وعي لدى الفاعل نحو الموقف، والمحرك للفعل الاجتماعي هو توجه الفاعل نحو الموقف، فكلما كان هناك إمكانية الاختيار لدى الفاعل بين عدة بدائل متاحة تمكنه من تحقيق أهدافه فإن توجهاته تعمل كموجه لقراراته بارسونز (Parsons, 1937).

وتوجهات الفاعل نحو الموقف تنقسم إلى نوعين هما: (أ) التوجهات الدافعية Motivational Orientation، وهي بمثابة الطاقة التي تبذل في الفعل، وتتميز بوجود ثلاثة جوانب هي: إدراكية أي ما يدركه الفاعل في موقف معين في ضوء الحاجات، وانفعالية وتنطوي على العواطف التي تتولد لدى الفاعل حول شيء ما، وتقويمية والتي من خلالها يوزع الفاعل اهتماماته، (ب) التوجهات القيميةNormative Orientation وهي التي تشير إلى مراعاة الفاعل لبعض المعايير أو المستويات الاجتماعية، ومنها ثلاثة أنواع هي: إدراكية، تقديرية وأخلاقية (الهلباوي، ١٩٩٨: ٥٣) نقلاً عن (Parsons and Shils, 1951). وللقيم والمعايير أهمية كبيرة فهي كما يرى زايد (الهلباوي، ١٩٩٨: ٥٤) التي تسهم في خلق درجة من الانتظام والترابط بين وحدات السلوك المختلفة، بحيث يمكن القول بأن وحدات السلوك المختلفة المشكلة لمختلف الأفعال الاجتماعية تسبح جميعاً في بحر من القيم والمعايير الأمر الذي يحقق بينها الترابط والانسجام.

ويرى بارسونز أن لكل فرد أو جماعة أهداف واهتمامات ودوافع خاصة، والتي قد تختلف من وقت لآخر، وأن كل موقف يتطلب من الفرد أو الجماعة اتخاذ قرارات تتعلق بالوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف، كما أن كل موقف من المواقف به عوامل ومتغيرات عديدة ومختلفة تؤثر على أفعال وسلوكيات وقرارات كل من الفرد أو الجماعة، منها خصائص الفرد أو الجماعة، والظروف البيئية الطبيعية والايكولوجية، وكذلك المتغيرات الثقافية والاجتماعية، كما أن توجهات كل من الفرد أو الجماعة نحو الموقف الذي يحدث به السلوك يؤثر على هذا السلوك، وذلك لأن الفرد أو الجماعة ليسوا أحراراً في أفعالهم وسلوكياتهم وفقاً لأهوائهم ورغباتهم، ولكنهم مقيدين بمحددات مختلفة، فعملية تحديد الأهداف والوسائل المناسبة لتحقيقها تتأثر بالعوامل والشروط الموقفية وكذلك العوامل والشروط المعيارية والمتمثلة في العوامل الثقافية مثل القيم والمعايير والمعتقدات والأفكار التي يعتنقها الفرد أو الجماعة (الهلباوي، ١٩٩٨: ٥٤).

ويمكن تفسير ظاهرة الهجرة من خلال هذه النظرية في أن هناك عدداً من العوامل الموقفية والمعيارية الموجودة في المجتمعات المحلية والمجتمع ككل هي التي تدفع الفرد لاتخاذ قرار الهجرة أياً كان نوعها أو اتجاهها. فالظروف الاقتصادية

السائدة وما فيها من عدم قدرة معدل النمو الاقتصادي على مجابهة الزيادة السكانية المطردة، وبالتالي عدم قدرة الاستثمارات في كافة القطاعات على استيعاب من في قوة العمل من المتعلمين وغير المتعلمين في الريف والحضر، وارتباط المصانع بمختلف أنواعها بالمدن القديمة والجديدة وإهمال التصنيع الريفي والصناعات الصغيرة، وتفتت الحيازة الزراعية، وزيادة التعدي على الأرض الزراعية بالزحف العمراني المستمر والذي يقضي على أجود أنواع الأراضي، وما تبعه من انخفاض نصيب الفرد من المساحة المحصولية والمنزرعة.

وتعاني مصر من إختلال العلاقة بين السكان والأرض الزراعية، حيث يتجه نصيب الفرد من الأرض الزراعية إلى التناقص المستمر نتيجة الزيادة المطردة في عدد السكان والتزايد البطيء الأقرب إلى الثبات في مساحة الأرض الزراعية، فقد إنخفض نصيب الفرد من المساحة المنزرعة من أكثر من نصف فدان إلى ٠,١٢ فدان، كذلك إنخفض نصيب الفرد من المساحة المحصولية من ٠,٧ فدان إلى ٠,٢٢ فدان، وبالتالي أصبح كل ثمانية أفراد يعيشون على فدان واحد من المساحة المنزرعة، وكل خمسة أفراد يعيشون على فدان واحد من المساحة المحصولية، وذلك على الرغم من أن مساحة الأرض الزراعية قد زيدت بنحو ثلاثة ملايين فدان منذ ١٩٥٢إلى عام ١٩٩٧، ولكن النمو العمراني الزيادة في مساحة الأراضي الزراعية حيث يستقطع سنوياً مساحة تقدر بنحو ٤٥ ألف فدان (العزبي، ٢٠١٠: ١٩١، ١٩٢).

كذلك فإن التطور الكبير في وسائل النقل والمواصلات والاتصالات كل ذلك بمثابة عوامل موقفية، أما العوامل المعيارية فمنها زيادة النزعة الفردية والمادية والتوجه نحو الأسرة النووية، كل هذه العوامل تؤثر في الفرد وهو يسعى لتحقيق أهدافه في ظل توفر عدد الوسائل بمثابة بدائل يختار من بينها، وتعتبر الهجرة بأنواعها المختلفة من بين هذه البدائل التي يأخذ بها البعض لتحقيق أهدافهم، ويزيد الإقبال عليها كلما نجح متخذوها في تحقيق أهدافهم من خلال الهجرة. ويمكن توضيح ذلك من خلال النموذج التصوري للعوامل المؤثرة على الهجرة في ضوء نظرية الفعل الاجتماعي الإرادي لبارسونز كما هو مبين في شكل (٢).

ويوضح العمودي (١٩٩٤: ١٦-١٧) أن الهجرة تتوقف على عملية اتخاذ القرار حتى لو كان هناك عوامل جذب وطرد، حيث إن هذه العوامل لا تؤثر على كل الأفراد بالتساوي، ولكن الذيهاجر هو من اتخذ قرار الهجرة، وتفترض نظرية الجذب والطرد أن هذا القرار يتخذ على أساس الاختيار العقلاني لكن الاختيار العقلاني للهجرة ما هو إلا سبباً مباشراً ظاهراً، وهناك أسباب أخرى كامنة هيالتي تقرر سلفا حالة الاختيار، وهى عبارة عن أحداث تدفع الفرد إلى نقطة اتخاذ القرار.

وقد لا تكون عوامل الجذب حقيقية قدر ما تكون تصورات ليس لها أساس من الواقع. فقد يندفع عدد كبير من السكان الريفيين إلى مناطق حضرية تحت وطأة الظروف الاقتصادية السيئة، ومستوى المعيشية المتدنيفي الريف، اعتقاداً منهم بوجود فرص عمل وفيرة وأجور مرتفعة في المدينة، غير أن الحقيقة قد تظهر أن تلك الفرص غير متوفرة أو على الأقل ليست كافية لمقابلة احتياجات الأعداد الكبيرة من المهاجرين، فتكون النتيجة زيادة البطالة المقنعة والسافرة بالمناطق الحضرية، وخلق العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بها (العزبى، ٢٠١١: ١٣٥).

أما علاقة الهجرة بالتنمية يرى دى هاس (De Hass, 2005, De Hass, 2008) أن العلاقة بين الهجرة والتنمية يجب أن تركز على الجانب الأوسع للتنمية لتشمل كلا من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والخدمية والموارد البشرية، ولا تقتصر علاقتها على التنمية الاقتصادية والديموجرافية والبنية التحتية فقط.على الرغم من ما تمثله الفجوة الاقتصادية كأحد أهم الأسباب الرئيسية للهجرة كما أوضحت ذلك بعض الدراسات التي تناولت علاقة الهجرة الداخلية ببعض العوامل التنموية (نعيم ومخول، ٢٠٠٥، Zohary, 2005،منى النشار وآخرون، ٢٠٠٦: ٢٨- ٧٥، Zohary, 2009 :107).

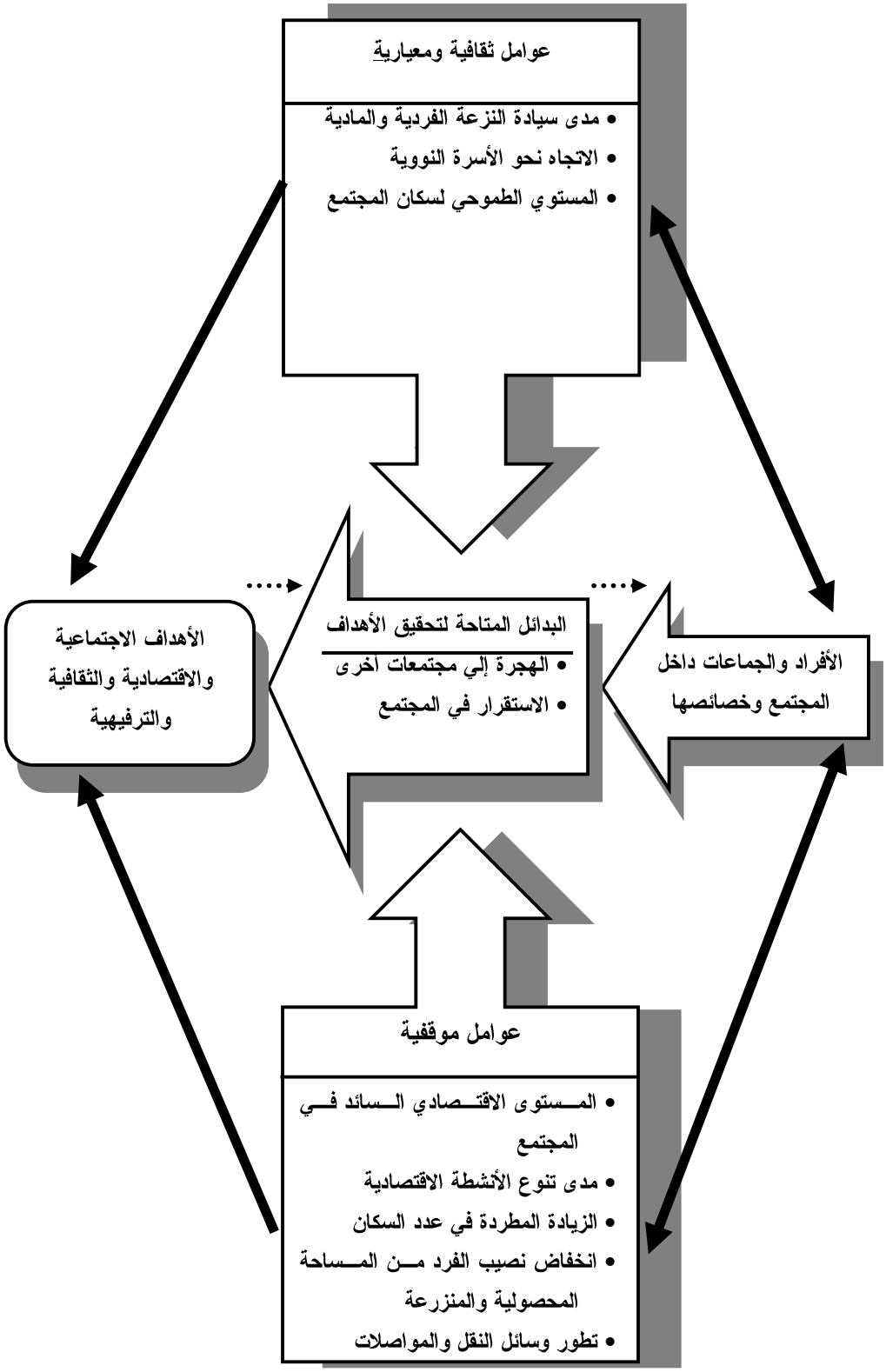

شكل ٢: نموذج تصوري للعوامل المؤثرة على الهجرة في ضوء نظرية الفعل الاجتماعي الإرادي لبارسونز

المصدر: أبوسالم (٢٠١٢: ٤٠) نقلاً عن الهلباوي (١٩٩٨: ٥٩)

وتمثل درجة توفر المرافق والخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والسكن وكذلك الخدمات الترفيهية والبعد عن أقرب مدينة أهم أسباب الهجرة الداخلية في مصر كما أوضح كلاً من Sallam and Knop,1982)،هلول، ١٩٨٨، جامع، ٢٠١٠، العزبي ٢٠١١).

وتشير كثير من الدراسات أن المستوى التنموي للمجتمع من العوامل المهمة المحددة للهجرة، فالمجتمعات المحلية ذات المستوى التنموي المرتفع تكون جاذبة للمهاجرين، بينما تكون المجتمعات المحلية ذات المستوى التنموي المنخفض طاردة للمهاجرين (نعيم ومخول، ٢٠٠٥، Bakewell,2009,ClaudiaNatali,2009، وأبوسالم، ٢٠١٢).

ويرى دى هاس (De Hass, 2008) أن معدلات الهجرة تزداد بزيادة المستوى التنموي للمناطق المهاجر إليها في المدى القصير، أما على المدى الطويل فإن معدلات الهجرة الداخلية تتناقص نتيجة لتلاشى الفوارق التنموية بين المناطق المهاجر منها والمهاجر إليها. وقد يكون تلاشي الفوارق نتيجة تحسن الطرف الأضعف أو الأقل في المستوى التنموي ولكن نتيجة تدهور المستوى التنموي في الجانب ذو المستوى التنموي المرتفع.

ويرى أبوسالم (٢٠١٢: ٤٢٤) أن عنصر المسافة بين مكان المقصد ومكان الأصل من العناصر المهمة المؤثرة على قرار الهجرة، حيث تظهر نتائج تعداد ١٩٩٦ والتي تتضمن على الهجرة الداخلية بين مناطق نفس المحافظة، حيث ظهرت في النتائج التفصيلية لكل محافظة من محافظات مصر أن أكبر حجم للوافدين والنازحين كان داخل المحافظة بين ريفها وحضرها، ثم تلاه المحافظات القريبة من المحافظة أو التي تتبع نفس الإقليم التخطيطي للمحافظة، إذا كانت الأنشطة الاقتصادية متنوعة وبالتالي تَوفر فرص العمل، وإذا كان بها ظهير صحراوي يُمَكْن من التوسع الزراعي الأفقي، كذلك إذا قلت الفجوة التنموية والخدمية والترفيهية في الحضر، وقد تقدم هذه النتيجة بعض الدعم الامبيريقي لبعض نظريات الهجرة التي ترى أن المسافة بين المناطق المهاجر منها والمهاجر إليها من أهم محددات الهجرة.

يتبين من دراسة أبوسالم (٢٠١٢: ٤٢٤) أن مسار الهجرة الداخلية في مصر يتجه نحو إقاليم القاهرة والإسكندرية والقناة قادماً من أقاليم الصعيد والدلتا وذلك في التعدادين، أي أن المهاجرين غالباً ما ينزحون من المحافظات الريفية التي يغلب عليها النشاط الزراعي إلى المحافظات الحضرية التي يقل فيها النشاط الزراعي وتتنوع فيها الأنشطة الاقتصادية والخدمات مما يشكل مصدر جذب لبعض سكان الدلتا والصعيد، بعد أن أصبحت الزراعة عاجزة عن استيعاب الطلب المتزايد على فرص العمل في تلك المحافظات، وفى غيبة الأنشطة الاقتصادية والمشروعات التنموية الكافية لتوفير فرص العمل المطلوبة والخدمات الملائمة. ولعل ما كشفت عنه إحدى نتائج الدراسة من أن النسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة هي المتغير الذي يفسر أكبر نسبة من التباين في صافى الهجرة بين المحافظات يدعم الاستنتاج السابق، وعلى الرغم من اختلاف وتنوع المؤشرات التنموية المستخدمة في الدراسة ما بين مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية إلا أنها في غالبيتها قد أظهرت قدرا كبيرا من الاتساق فيما بينها وقد ظهر ذلك في تأثيرها المتسق على مسار واتجاه الهجرة الداخلية، الأمر الذي يظهر أهمية الحرص على توافر عناصر التكامل والشمول والاتزان في عمليات التنمية المجتمعية.

متغيرات وفروض الدراسة

يتبين من الاستعراض المرجعي السابق وبخاصة ما يتعلق بأسباب الهجرة وخصائص المناطق المهاجر منها والمهاجر إليها، وجود تباينفي المستوىالتنموي للمناطق المهاجر منها والمهاجر إليها بما يتضمنه ذلك من مدى توافر الخدمات الملائمة وفرص العمل المطلوبة فالمناطق الجاذبة للمهاجرين يبدو أنها أعلى

في مستواها التنموي من المناطق الطاردة للسكان. وبناء على ذلك فإن الدراسة الحالية تسعى إلى صياغة واختبار عدة فروض بحثية عن علاقة صافى الهجرة بين الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية والمستوى التنموي لتلك الأقاليم مقاساً ببعض المؤشرات التنموية الواردة في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ الصادر عن معهد التخطيط القومي بالتعاون مع الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة.

وقد تم اختيار عدد من المؤشرات التنموية هي:دليل التنمية البشرية، ودليل الناتج المحلى الإجمالي، ودليل التعليم، ودليل توقع الحياة، ونسبة الأسر المتصلة بشبكة صرف صحي، ومتوسط عدد المشتركين في خدمة الإنترنت لكل ألف نسمة من السكان، ونسبة الفقراء من السكان، والنسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة، ونسبة البطالة، ومعدل النمو السنوي للسكان في الفترة من ١٩٩٦– ٢٠٠٦، ونسبة الإعالة الديموجرافية. وينبغي التنويه هنا بأن تلك المؤشرات بعضها مؤشرات تنموية إيجابية وبعضها مؤشرات تنموية سلبية.

وقد تم صياغة عدة فروض بحثية عن علاقة كل من تلك المتغيرات بصافي الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية في مصر، حيث قسمت الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية إلى "جاذبة" للمهاجرين إذا كان صافى الهجرة موجباً، وطاردة للمهاجرين إذا كان صافى الهجرة سالباً، وبيان هذه الفروض كما يلي:

١- من المرجح أن الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية الجاذبة للمهاجرين أعلى من الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية الطاردة للمهاجرين في كل من دليل التنمية البشرية، ودليل الناتج المحلى الإجمالي، ودليل التعليم، ودليل توقع الحياة، ونسبة الأسر المتصلة بشبكة صرف صحي، ومتوسط عدد المشتركين في خدمة الانترنت/ ١٠٠٠ من السكان.

٢- من المرجح أن الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية الجاذبة للمهاجرين أقل من الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية الطاردة للمهاجرين في كل من: نسبة الفقراء من السكان، والنسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة، ونسبة البطالة بين السكان، ومعدل النمو السنوي للسكان في الفترة ١٩٩٦– ٢٠٠٦، ونسبة الإعالة الديموجرافية.

الإجراءات البحثية

١- المجال الجغرافي والبشرى

تغطى الدراسة الحالية جمهورية مصر العربية، حيث تتناول الهجرة الداخلية بين مختلف الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية ويتكون المجال البشرى للدراسة من جميع سكان الجمهورية وفقا لبيانات التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦ الموزعين على مختلف الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية في مصر التي وفد إليها أو نزح منها مهاجرون. وقد بلغ عدد سكان مصر المقيمين داخلها وقت إجراء التعداد العام حوالي ٥ر٧٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٦ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٠٨)

٢- مصادر البيانات:

تعتمد الدراسة في المقام الأول على البيانات الثانوية المتحصل عليها من مصدرين رئيسين هما: التعداد العام للسكان لعام ٢٠٠٦، وتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ الصادر عن معهد التخطيط القومي بالتعاون مع الصندوق الإنمائي للأمم المتحدة. وقد استخدمت بيانات التعداد العام للسكان في الحسابات المتعلقة بحجم الهجرة الوافدة والنازحة وصافى الهجرة بين المحافظات، والمهاجر وفقا لهذه البيانات هو الشخص الذي يختلف محل إقامته وقت إجراء التعداد عن محل إقامته السابق، أما تقرير التنمية البشرية فقد استخدمت بعض مؤشرات التنمية البشرية الواردة به عن عام ٢٠٠٦ على مستوى المحافظات.

٣- قياس متغيرات الدراسة

٣-١ المتغير التابع (صافى الهجرة) تم قياس صافى الهجرة على مستوى الأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية عن طريق حساب الفرق بين جملة الوافدين إلى الإقليم من الأقاليم الأخرى والنازحين منها إلى الأقاليم الأخرى، وتم تحويل صافى الهجرة إلى متغير أسمى مكون من فئتين هما: أقاليم جاذبة (إذا كان صافى الهجرة الخاص بها موجباً) وأقاليم طاردة (إذا كان صافى الهجرة الخاص بها سالبا).

٣-٢ قياس المتغيرات المستقلة (المؤشرات التنموية): قيم المؤشرات التنموية المستخدمة في الدراسة الحالية للأقاليم التخطيطية أو الاقتصادية مأخوذة من تقرير التنمية البشرية مصر (٢٠٠٨) السابق الإشارة إليه، وفيما يلي عرض موجز لكيفية قياس هذه المؤشرات، ويرجع إلى تقرير التنمية البشرية لمزيد من التفاصيل المتعلقة بالقياس.

١- دليل الناتج المحلى الإجمالي = لو (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى في المحافظة)- لو (الحد الأدنى)/ لو (الحد الأقصى)- لو (الحد الأدنى).

٢- دليل التعليم = ٣/٢ دليل معرفة القراءة والكتابة+ ٣/١ دليل نسبة القيد في مراحل التعليم، حيث إن دليل معرفة القراءة والكتابة (١٥ سنة فأكثر) في محافظة ما = (نسبة غير الأميين في المحافظة - الحد الأدنى لنسبة الأميين)/ (الحد الأعلى لنسبة الأميين- الحد الأدنى لنسبة الأميين)، أما دليل نسبة القيد في مراحل التعليم في محافظة ما= (نسبة القيد في مراحل التعليمفي المحافظة- الحد الأدنى لنسبة القيد في مراحل التعليم)/(الحد الأعلى لنسبة القيد في مراحل التعليم- الحد الأدنى لنسبة القيد في مراحل التعليم).

٣- دليل توقع الحياة، عبارة عن طول الفترة التي يستغرقها جيل معين منذ ولادته حتى وفاته، وتحسب من جداول الحياة التي تمثل تاريخ ميلاد جيل منذ لحظة ولادته حتى انقراضه عن طريق الوفاة على فرض أن يتعرض خلال ذلك إلى معدلات الوفاة العمرية السائدة في مجتمعه عند ولادته.

٤- دليل التنمية البشرية: عبارة عن حاصل جمع المتغيرات الثلاثة السابقة، حيث إن دليل التنمية البشرية في محافظة ما = (دليل الناتج المحلى الإجمالي للمحافظة + دليل التحصيل العلمي للمحافظة + دليل العمر المتوقع للمحافظة)/ ٣.

٥- نسبة الأسر المتصلة بشبكة صرف صحي: عبارة عن النسبة المئوية لسكان المحافظة الذين يستخدمون وسائل صرف صحي مناسبة.

٦- متوسط عدد المشتركين في خدمة الإنترنت/ ١٠٠٠ من السكان: عبارة عن عدد المشتركين في خدمة الانترنت بالمحافظة على عدد سكان المحافظة مضروبا في ١٠٠٠.

٧- نسبة الفقراء: عبارة عن النسبة المئوية للسكان الذين يقل إنفاقهم عن كلفة خط الفقر القومي.

٨- النسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة: عبارة عن نسبة السكان في قوة العمل (١٥- ٦٥ سنة) التي تعمل في الزراعة.

٩- نسبة البطالة: عبارة عن حاصل قسمة عدد العاطلين بالمحافظة (أي الأفراد ١٥ عاماً فأكثر القادرون على العمل والباحثون عنه ولكن لا يجدونه) على جملة عدد سكان المحافظة ١٥ سنة فأكثر الداخلين في قوة العمل، مضروبا في ١٠٠.

١٠- معدل النمو السنوي للسكان في الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٦: وقد تم حساب هذا المعدل من خلال استخدام الدالة الأسية التالية:

لو (١ + ي) = ١/ ق (لو عدد السكان في عام ٢٠٠٦- لو عدد السكان في عام ١٩٩٦). حيث ي هي معدل الزيادة السنوية، و(ق) هي عدد السنوات بين التعدادين.

١١- نسبة الإعالة الديموجرافية (عبء الإعالة): عبارة عن:

(عدد الأفراد الذين أقل من ١٥ سنة + عدد الأفراد ٦٥ سنة فأكثر)/ (عدد الأفراد ١٥سنة إلى أقل من ٦٥ سنة)× ١٠٠

وبم أن هذه المؤشرات محسوبة على مستوى المحافظات كان لابد من حسابها على مستوى الأقاليم التخطيطية وذلك من خلال المعادلة التالية:

المؤشر التنموي للإقليم= حاصل جمع محافظات الإقليم ويتم حسابه لكل محافظة بالمعادلة التالية (درجة المؤشر التنموي للمحافظة *سكان المحافظة / إجمالي سكان الإقليم)

أساليب التحليل الإحصائي

لاختبار فروض الدراسة تم تحويلها إلى فروض صفرية (لا يوجد فرق بين مجتمعي متوسط المؤشر التنموي) وفروض بديلة (يوجد فرق بين مجتمعي المتوسطين). واستخدم اختبار (ت) لاختبار دلالة الفرق بين متوسطي كل مؤشر تنموي للأقاليم التخطيطية الجاذبة والطاردة.

وتحسب قيمة النسبة التائية (ت) كما يلي:

ت = الفرق بين المتوسطين/ تقدير الخطأ المعياري للفرق بين المتوسطين ويرفض الفرض الصفري إذا كانت قيمة (ت) المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة.

نتائج الدراسة

أولا:حجم تيارات الهجرة الوافدة بين الأقاليم التخطيطية المختلفة

يتضح من جدول (١) أن إقليم القاهرة أعلى إقليم من حيث عدد الوافدين إليه من باقي الأقاليم، حيث وفد إليه ٢,١ مليون تقريباً،يليه إقليم قناة السويس بإجمالي عدد وافدين ٨٥٧ ألف وافد تقريباً، يليه إقليم الإسكندرية بإجمالي عدد وافدين إليه حوالي ٤١٤ ألف وافد، يليه إقليم الدلتا بإجمالي عدد وافدين إليه ١٦٦ ألف وافد تقريباً، يليه إقليم جنوب الصعيد بإجمالي عدد وافدين إليه حوالي ١٤٦ ألف وافد، يليه إقليم أسيوط بإجمالي عدد وافدين إليه ٤٥ ألف وافد تقريباً، بينما كان أقل الأقاليم من حيث عدد الوافدين إليه هو إقليم شمال الصعيد بإجمالي عدد وافدين إليه حوالي ٣٧ ألف وافد.

كما توضح بيانات جدول (١) الخاصة بإجمالي عدد النازحين أن إقليم القاهرة احتل المرتبة الأولي من حيث إجمالي عدد النازحين منه حيث بلغ ١,٠٣٥ مليون نازح تقريباً، يليه إقليم الدلتا بإجمالي عدد نازحين منه حوالي ٨٩١ ألف نازح، يليه إقليم جنوب الصعيد بإجمالي عدد نازحين منه ٥١٣ ألف نازح تقريباً، يليه إقليم قناة السويس بإجمالي عدد نازحين منه حوالي ٤٢٠ ألف نازح، يليه إقليم شمال الصعيد بإجمالي عدد نازحين منه حوالي ٣٩٩ ألف نازح، يليه إقليم الدلتا بإجمالي عدد نازحين منه ٢٦٢ ألف نازح تقريباً، وكان أقل الأقاليم من حيث عدد النازحين منها هو إقليم أسيوط بإجمالي عدد نازحين منه ٢٢٥ ألف نازح تقريباً.

كذلك يتضح من البيانات التفصيلية الخاصة بالوافدين إلى إقليم القاهرة والنازحين منه إلى الأقاليم التخطيطية الأخرى والواردة في جدول (١) أن أكبر عدد من الوافدين إلى إقليم القاهرة كان من داخل نفس الإقليم بإجمالي عدد وافدين ٧٦٩ ألف وافد تقريباً، يليه إقليم الدلتا بإجمالي عدد وافدين ٣٦٦ ألف وافد تقريباً، وكان أقل الأقاليم هو إقليم الإسكندرية بإجمالي عدد وافدين منه حوالي ٦٣ ألف وافد. بينما احتل إقليم القاهرة المرتبة الأولى من حيث عدد النازحين منه إلى نفس الإقليم بإجمالي عدد نازحين ٧٦٩ ألف نازح تقريباً، يليه إقليم قناة السويس بإجمالي عدد نازحين إليه حوالي ١٦١ ألف نازح، وكان أقل الأقاليم إقليم أسيوط بإجمالي عدد نازحين منه حوالي ٦ آلاف نازح.

وتظهر البيانات التفصيلية الخاصة بالوافدين إلى إقليم الإسكندرية والنازحين منه إلى الأقاليم التخطيطية الأخرى والواردة في جدول (١) أن أكبر عدد من الوافدين إلى إقليم الإسكندرية كان من إقليم الدلتا

بإجمالي عدد وافدين حوالي ١٤٢ ألف وافد، يليه إقليم الإسكندرية بإجمالي عدد وافدين حوالي ١٢٦ ألف وافد، وكان أقل الأقاليم هو إقليم شمال الصعيد بإجمالي عدد وافدين منه حوالي ١٤ ألف وافد. بينما كان أكبر عدد من النازحين من إقليم الإسكندرية هو إلى نفس الإقليم بإجمالي عدد نازحين حوالي ١٢٦ ألف نازح، يليه إقليم القاهرة بإجمالي عدد نازحين إليه حوالي ٦٣ ألف نازح، وكان أقل الأقاليم من حيث عدد النازحين إليه من إقليم الإسكندرية هو إقليم شمال الصعيد بإجمالي عدد نازحين إليه حوالي ١,٤ ألف نازح.

وتظهر البيانات التفصيلية الخاصة بالوافدين إلى إقليم الدلتا والنازحين منه إلى الأقاليم التخطيطية الأخرى والواردة في جدول (١) أن أكبر عدد من الوافدين إلى إقليم الدلتا كان من نفسالإقليم بإجمالي عدد وافدين ٧٦ ألف وافد تقريباً، يليه إقليم القاهرة بإجمالي عدد وافدين حوالي ٣٢ ألف وافد، وكان أقل عدد وافدين إلى إقليم الدلتا من إقليم أسيوط بإجمالي عدد وافدين ٤,٤ ألف وافد تقريباً. بينما كان أكبر عدد من النازحين من إقليم الدلتا إلى إقليم القاهرة بإجمالي عدد نازحين ٣٦٦ ألف نازح تقريباً، يليه إقليم قناة السويس بإجمالي عدد نازحين ٢٨٨ ألف نازح تقريباً، وكان أقل الأقاليم من حيث عدد النازحين من إقليم الدلتاإلى إقليم شمال الصعيد بإجمالي عدد نازحين حوالي ١,٩ ألف نازح.

يتضح من البيانات التفصيلية الخاصة بالوافدين إلى إقليم قناة السويس والنازحين منه إلى الأقاليم التخطيطية الأخرى والواردة في جدول (١) أن أكبر عدد من الوافدين إلى إقليم قناة السويس كان من إقليم قناة السويس بإجمالي عدد وافدين ٢٨٨ ألف وافد تقريباً، يليه إجمالي عدد الوافدين من نفس الإقليم بإجمالي عدد وافدين حوالي ٢١٩ ألف وافد، وكان أقل عدد وافدين إلى إقليم قناة السويس من إقليم أسيوط بإجمالي عدد وافدين حوالي ٢٢,٦ ألف وافد. بينما كان أكبر عدد من النازحين من إقليم قناة السويس إلى نفس الإقليم بإجمالي عدد نازحين حوالي ٢١٩ ألف نازح، يليه إقليم القاهرة بإجمالي عدد نازحين حوالي ١٥٧ ألف نازح، وكان أقل عدد نازحين منه إلى إقليم شمال الصعيد بإجمالي عدد نازحين ١,٤ ألف نازح تقريباً.

كذلك تشيرالبيانات التفصيلية الخاصة بالوافدين إلى إقليم شمال الصعيد والنازحين منه إلى الأقاليم التخطيطية الأخرى والواردة في جدول (١) أن أكبر عدد من الوافدين إليهكان من إقليم القاهرة بإجمالي عدد وافدين ١٠,٧ ألف وافد تقريباً، يليه إجمالي عدد الوافدين من نفس الإقليم بإجمالي عدد وافدين ٩,٩ ألف وافد تقريباً، وكان أقل عدد وافدين إليه من إقليم قناة السويس بإجمالي عدد وافدين ١,٤ ألف وافد تقريباً. بينما كان أكبر عدد من النازحين من إقليم شمال الصعيد إلى إقليم القاهرة بإجمالي عدد نازحين حوالي ٣١٢ ألف نازح، يليه إقليم قناة السويس بإجمالي عدد نازحين ٤٤ ألف نازح تقريباً، وكان أقل عدد نازحين منه إلى إقليم أسيوط بإجمالي عدد نازحين حوالي ٥ آلاف نازح.

وتظهر البيانات التفصيلية الخاصة بالوافدين إلى إقليم أسيوط والنازحين منه إلى الأقاليم التخطيطية الأخرى والواردة في جدول (١) أن أكبر عدد من الوافدين إليه كان من إقليم جنوب الصعيد بإجمالي عدد وافدين ١٤ ألف وافد تقريباً، يليه إقليم الدلتا بإجمالي عدد وافدين حوالي ٨آلاف وافد، وكان أقل عدد وافدين إليه من إقليم الإسكندرية بإجمالي عدد وافدين حوالي ١,٤ ألف وافد. بينما كان أكبر عدد من النازحين منه إلى إقليم القاهرة بإجمالي عدد نازحين حوالي ١٥٨ ألف نازح، يليه إقليم قناة السويس بإجمالي عدد نازحين ٢٣ ألف نازح تقريباً، وكان أقل عدد نازحين منه إلى إقليم الدلتا بإجمالي عدد نازحين ٤,٤ ألف نازح تقريباً.

وأخيراً تظهر البيانات التفصيلية الخاصة بالوافدين إلى إقليم جنوب الصعيد والنازحين منه إلى الأقاليم التخطيطية الأخرى والواردة في جدول (١) أن أكبر عدد من الوافدين إليه كان من نفس الإقليم بإجمالي عدد وافدين ٨٥,٥ ألف وافد تقريباً، يليه إجمالي عدد

الوافدين إليه من إقليم القاهرة بإجمالي عدد وافدين ٢١ ألف وافد تقريباً، وكان أقل عدد وافدين إليه من إقليم الإسكندرية بإجمالي عدد وافدين ٦,٤ ألف وافد تقريباً. بينما كان أكبر عدد من النازحين منه إلى إقليم القاهرة بإجمالي عدد نازحين ٢٥٤ ألف نازح تقريباً، يليه النازحون منه إلى نفس الإقليم بإجمالي عدد نازحين ٨٥,٥ ألف نازح تقريباً، وكان أقل عدد نازحين منه إلى إقليم شمال الصعيد بإجمالي عدد نازحين ٥,٦ ألف نازح تقريباً.

تشير البيانات الواردة في جدول (٢) والخاصة بصافي الهجرة أنه على المستوى الإجمالي يوجد ثلاثة أقاليم جاذبة للمهاجرين هي إقليم القاهرة بصافي هجرة ١,٠٤٥ مليون وافد تقريباً، يليه إقليم قناة السويس بصافي هجرة حوالي ٤٣٧ ألف وافد، يليه إقليم الإسكندرية بصافي هجرة ١٥٢ ألف وافد تقريباً. بينما يوجد أربعة أقاليم طاردة للمهاجرين مرتبة تنازلياً هي إقليم الدلتا بصافي هجرة حوالي ٧٢٥ ألف نازح، يليه إقليم جنوب الصعيد بصافي هجرة حوالي ٣٦٦ ألف نازح، يليه إقليم شمال الصعيد بصافي هجرة حوالي ٣٦٢ ألف نازح، ويأتي في المرتبة الأخيرة إقليم أسيوط بصافي هجرة ١٨٠ ألف نازح تقريباً.

ويتضح من بيانات جدول (٢) الخاصة بصافي الهجرة بين إقليم القاهرة وباقي الأقاليم التخطيطية أنه كان جاذباً من خمسة أقاليم أعلاها إقليم الدلتا بصافي هجرة ٣٣٤ ألف وافد تقريباً، يليه إقليم شمال الصعيد بصافي هجرة ٣٠٢ ألف وافد تقريباً، يليه إقليم جنوب الصعيد بصافي هجرة حوالي ٢٣٣ ألف وافد، يليه إقليم أسيوط بصافي هجرة حوالي ١٥٢ ألف وافد، وكان في المرتبة الأخيرة إقليم الإسكندرية بصافي هجرة حوالي ٢٨ ألف وافد، بينما كان طارداً لإقليم قناة السويس بصافي هجرة ٤ آلاف نازح تقريباً، بينما كان صافي الهجرة بين إقليم القاهرة ونفسه صفر.

ويتضح من بيانات جدول (٢) الخاصة بصافي الهجرة بين إقليم الإسكندرية وباقي الأقاليم التخطيطية أنه كان جاذباً من أربعة أقاليم أعلاها إقليم الدلتا بصافي هجرة حوالي ١١٧ ألف وافد، يليه إقليم جنوب الصعيد بصافي هجرة حوالي ٥٦ ألف وافد، يليه إقليم أسيوط بصافي هجرة ١٧ ألف وافد تقريباً، ويأتي في المرتبة الأخيرة إقليم شمال الصعيد بصافي هجرة ١٣ ألف وافد تقريباً، بينما كان طارداً لإقليمي القاهرة وإقليم قناة السويس بصافي هجرة حوالي ٢٨ ألف نازح، ٢٣ ألف نازح على الترتيب، بينما كان صافي الهجرة بين إقليم الإسكندرية ونفسه صفر.

بينما تظهر بيانات جدول (٢) الخاصة بصافي الهجرة بين إقليم الدلتا وباقي الأقاليم التخطيطية أنه كان جاذباً من إقليم شمال الصعيد فقط بصافي هجرة ٣,٤ ألف وافد، بينما كان طارداً لخمسة أقاليم أعلاها إقليم القاهرة بصافي هجرة ٣٣٤ ألف نازح تقريباً، يليه إقليم قناة السويس بصافي هجرة حوالي ٢٧١ ألف نازح، يليه إقليم الإسكندرية بصافي هجرة حوالي١١٧ ألف نازح، يليه إقليم أسيوط بصافي هجرة حوالي ٢,٧ ألف نازح، ويأتي في المرتبة الأخيرة إقليم جنوب الصعيد بصافي هجرة ٣,٧ ألف وافد تقريباً، بينما كان صافي الهجرة بين إقليم الدلتا ونفسه صفر.

هذا وتشير بيانات جدول (٢) الخاصة بصافي الهجرة بين إقليم قناة السويس وباقي الأقاليم التخطيطية أنه كان جاذباً للمهاجرين من كل الأقاليم التخطيطية، حيث كان أعلى صافي هجرة مع إقليم الدلتا بحوالي ٢٧١ ألف وافد، يليه إقليم جنوب الصعيد بصافي هجرة ٧٧ ألف وافد تقريباً، يليه إقليم شمال الصعيد بصافي هجرة حوالي ٤٢ ألف وافد، يليه إقليم الإسكندرية بصافي هجرة حوالي ٢٣ ألف وافد، يليه إقليم أسيوط بصافي هجرة حوالي ٢٠ ألف وافد، وجاء إقليم القاهرة في المرتبة الأخيرة بصافي هجرة ٤ آلاف وافد تقريباً، بينما كان صافي الهجرة بين إقليم قناة السويس ونفسه صفر.

جدول ١: التوزيع العددي لجملة الوافدين والنازحين بين الأقاليم التخطيطية في مصر وفقاً لتعداد ٢٠٠٦

أقاليم مصر / أقاليم مصر	إقليم القاهرة		إقليم الإسكندرية		إقليم الدلتا		إقليم قناة السويس		إقليم شمال الصعيد		إقليم أسيوط		إقليم جنوب الصعيد		الجملة
	وافدين	نازحين	وافدين	نازحين	وافدين	نازحين	وافدين	نازحين	وافدين	نازحين	وافدين	نازحين	وافدين	نازحين	نازحين
إقليم القاهرة	٧٦٨٦٨٩	٧٦٨٦٨٩	٣٤٧٤٦	٦٣٢٤٠	٣٢٣٩٦	٣٦٥٩٨٢	١٦١٤١٢	١٥٧٤٤٥	١٠٦٨٥	٣١٢٢٦٠	٦١٣١	١٥٨٢١٩	٢٠٨٤٠	٢٥٣٨٦٩	١٠٣٤٨٩٩
إقليم الإسكندرية	٦٣٢٤٠	٣٤٧٤٦	١٢٦٣٢٨	١٢٦٣٢٨	٢٥١٠٥	١٤٢٤٤٢	٣٨٤٨٩	١٥٤٠٦	١٤٢٤	١٤٢٥٩	١٤٥٢	١٨٤٣٠	٦٣٧١	٦٢٦٠١	٢٦٢٤٠٩
إقليم الدلتا	٣٦٥٩٨٢	٣٢٣٩٦	٢٥١٠٥	١٤٢٤٤٢	٧٥٨٢٢	٧٥٨٢٢	٢٨٧٥٧٩	١٦١٩٥	١٩٤١	٥٣٢٤	٨٠٧٨	٤٣٨٣	٩١٨٢	٦٤٥٧	٨٩١٠٢٦
إقليم قناة السويس	١٥٧٤٤٥	١٦١٤١٢	١٥٤٠٦	٣٨٤٨٩	٢٨٧٥٧٩	١٦١٩٥	٢١٩٠٣١	٢١٩٠٣١	١٣٥٨	٤٣٥٣٩	٢٤٦٤	٢٢٥٦٢	٨١٦٢	٨٤٨١٣	٨٥٧٤٢٥
إقليم شمال الصعيد	١٠٦٨٥	١٤٢٥٩	١٤٢٤	٥٣٢٤	٤٣٨٣	١٩٤١	٤٣٥٣٩	١٣٥٨	٩٨٦٤	٩٨٦٤	٥٠٤٧	٦٣٣٤	٩١٣٥	٥٥٦١	٣٩٩٤٢٨
إقليم أسيوط	١٥٨٢١٩	٦١٣١	١٨٤٣٠	١٤٥٢	٦٤٥٧	٩١٨٢	٨٤٨١٣	٨١٦٢	٥٥٦١	٩١٣٥	١٣٩٩٨	٧١٩٠	٨٥٤٨٢	١٣٩٩٨	١٤٦٣٦٢
إقليم جنوب الصعيد	٢٥٣٨٦٩	٢٠٨٤٠	٦٢٦٠١	٦٣٧١	٦٤٥٧	٨٩١٠٢٦	٨٥٧٤٢٥	٨٤٨١٣	٣٩٩٤٢٨	٣٧١٦٧	٤٤٧٨٨	٢٢٤٧٣٦	١٤٦٣٦٢	٥١٢٧٨١	٣٧٤٥٣٤٠
الإجمالي	٢٠٧٩٧٠٤	١٠٣٤٨٩٩	٤١٤٢١٢	٢٦٢٤٠٩	١٦٥٦٨٢	٨٩١٠٢٦	٤٢٠٠٦١	٨٥٧٤٢٥	٣٧١٦٧	٣٩٩٤٢٨	٤٤٧٨٨	٢٢٤٧٣٦	١٤٦٣٦٢	٥١٢٧٨١	٣٧٤٥٣٤٠

المصدر: حسابات الباحث من بيانات تعداد ٢٠٠٦

جدول ٢: صافي الهجرة بين الأقاليم التخطيطية في مصر وفقاً لتعداد ٢٠٠٦

أقاليم مصر / أقاليم مصر	إقليم القاهرة	إقليم الإسكندرية	إقليم الدلتا	إقليم قناة السويس	إقليم شمال الصعيد	إقليم أسيوط	إقليم جنوب الصعيد	صافي الهجرة الإجمالي
	صافي الهجرة	صافي الهجرة	صافي الهجرة	صافي الهجرة	صافي الهجرة	صافي الهجرة	صافي الهجرة	
إقليم القاهرة	٠	−٢٨٤٩٤	−٣٣٣٥٨٦	٣٩٦٧	−٣٠١٥٧٥	−١٥٢٠٨٨	−٢٣٣٠٢٩	١٠٤٤٨٠٥
إقليم الإسكندرية	٢٨٤٩٤	٠	−١١٧٣٣٧	٢٣٠٨٣	−١٢٨٣٥	−١٦٩٧٨	−٥٦٢٣٠	١٥١٨٠٣
إقليم الدلتا	٣٣٣٥٨٦	١١٧٣٣٧	٠	٢٧١٣٨٤	−٣٣٨٣	٣٦٩٥	٢٧٢٥	−٧٢٥٣٤٤
إقليم قناة السويس	−٣٩٦٧	−٢٣٠٨٣	−٢٧١٣٨٤	٠	−٤٢١٨١	−٢٠٠٩٨	−٧٦٦٥١	٤٣٧٣٦٤
إقليم شمال الصعيد	٣٠١٥٧٥	١٢٨٣٥	٣٣٨٣	٤٢١٨١	٠	−١٢٨٧	٣٥٧٤	−٣٦٢٢٦١
إقليم أسيوط	١٥٢٠٨٨	١٦٩٧٨	−٣٦٩٥	٢٠٠٩٨	١٢٨٧	٠	−٦٨٠٨	−١٧٩٩٤٨
إقليم جنوب الصعيد	٢٣٣٠٢٩	٥٦٢٣٠	−٢٧٢٥	٧٦٦٥١	−٣٥٧٤	٦٨٠٨	٠	−٣٦٦٤١٩
الإجمالي	١٠٤٤٨٠٥	١٥١٨٠٣	−٧٢٥٣٤٤	٤٣٧٣٦٤	−٣٦٢٢٦١	−١٧٩٩٤٨	−٣٦٦٤١٩	٠

المصدر: حسابات الباحث من بيانات تعداد ٢٠٠٦

كذلك يتضح من بيانات جدول (٢) الخاصة بصافي الهجرة بين إقليم شمال الصعيد وباقي الأقاليم التخطيطية أنه كان طارداً للمهاجرين إلى كل الأقاليم التخطيطية ماعدا إقليم أسيوط كان جاذباً منه، حيث كان أعلى الأقاليم جذباً للمهاجرين من إقليم شمال الصعيد هو إقليم القاهرة بصافي هجرة ٣٠٢ ألف نازح تقريباً، يليه إقليم قناة السويس بصافي هجرة حوالي ٤٢ ألف نازح، يليه إقليم الإسكندرية بصافي هجرة ١٣ ألف نازح تقريباً، يليه إقليم جنوب الصعيد بصافي هجرة ٣,٦ ألف نازح تقريباً، وجاء إقليم الدلتا في المرتبة الأخيرة بصافي هجرة ٣,٤ ألف نازح، بينما كان جاذباً من إقليم أسيوط بصافي هجرة ١,٣ ألف وافد تقريباً، بينما كان صافي الهجرة بين إقليم شمال الصعيد ونفسه صفر.

كذلك يتضح من بيانات جدول (٢) الخاصة بصافي الهجرة بين إقليم أسيوط وباقي الأقاليم التخطيطية أنه كان طارداً للمهاجرين إلى أربع أقاليم تخطيطية حيث كان أعلى الأقاليم جذباً للمهاجرين من إقليم أسيوط هو إقليم القاهرة بصافي هجرة حوالي١٥٢ ألف نازح، يليه إقليم قناة السويس بصافي هجرة حوالي ٢٠ ألف نازح، يليه إقليم الإسكندرية بصافي هجرة ١٧ ألف نازح تقريباً، وجاء إقليم شمال الصعيد في المرتبة الأخيرة بصافي هجرة ١,٣ ألف نازح تقريباً، بينما كان جاذباً من إثنين من الأقاليم التخطيطية هي إقليم جنوب الصعيد بصافي هجرة ٧ آلاف وافد تقريباً، يليه إقليم الدلتا بصافي هجرة ٣,٧ ألف وافد تقريباً، بينما كان صافي الهجرة بين إقليم أسيوط ونفسه صفر.

كذلك يتضح من بيانات جدول (٢) الخاصة بصافي الهجرة بين إقليم جنوب الصعيد وباقي الأقاليم التخطيطية أنه كان طارداً للمهاجرين إلى أربع أقاليم تخطيطية حيث كان أعلى الأقاليم جذباً للمهاجرين من إقليم جنوب الصعيد هو إقليم القاهرة بصافي هجرة حوالي ٢٣٣ ألف نازح، يليه إقليم قناة السويس بصافي هجرة ٧٧ ألف نازح تقريباً، يليه إقليم الإسكندرية بصافي هجرة حوالي ٥٦ ألف نازح، وجاء إقليم أسيوط في المرتبة الأخيرة بصافي هجرة ٧ آلاف نازح تقريباً، بينما كان جاذباً من إثنين من الأقاليم التخطيطية هي إقليم جنوب الصعيد بصافي هجرة ٣,٦ ألف وافد تقريباً، يليه إقليم الدلتا بصافي هجرة ٢,٧ ألف وافد تقريباً، بينما كان صافي الهجرة بين إقليم جنوب الصعيد ونفسه صفر.

يتضح من البيانات الواردة في جدول (٣) والخاصة بالتوزيع النسبي لجملة الوافدين والنازحين بين الأقاليم التخطيطية في مصر لجملة الوافدين والنازحين لكل إقليم، حيث تبين أن أعلى نسبة وافدين إلى إقليم القاهرة كانت من نفس الإقليم بنسبة ٣٧% من جملة الوافدين إليه، يليه إقليم الدلتا بنسبة ١٧,٦%، بينما جاء إقليم الإسكندرية في المرتبة الأخيرة بنسبة وافدين منه إلى إقليم القاهرة حوالي ٣%، بينما كانت أعلى نسبة نازحين منه إلى نفس الإقليم بنسبة حوالي ٧٤% من جملة النازحين منه، يليه إقليم قناة السويس بنسبة نازحين ١٥,٦% من جملة من نزحوا من إقليم القاهرة، بينما جاء إقليم أسيوط في المرتبة الأخيرة بنسبة ٠,٦% تقريباً.

كذلك تشير البيانات الواردة في جدول (٣) والخاصة بإقليم الإسكندرية أن أعلى نسبة وافدين إلى إقليم الإسكندرية كانت من إقليم الدلتا بنسبة ٣٤,٤% من جملة الوافدين، يليه نسبة الوافدين إليه من نفس الإقليم بنسبة ٣٠,٥% من جملة الوافدين إليه، بينما جاء إقليم شمال الصعيد في المرتبة الأخيرة بنسبة وافدين منه إلى إقليم الإسكندرية حوالي ٣,٤%، بينما كانت أعلى نسبة نازحين منه إلى نفس الإقليم بنسبة حوالي ٤٨% من جملة النازحين منه، يليه إقليم الإسكندرية بنسبة نازحين حوالي ٢٤% من جملة من نزحوا من إقليم الإسكندرية، بينما جاء إقليم شمال الصعيد في المرتبة الأخيرة بنسبة حوالي ٠,٥%.

يتبين من البيانات الواردة في جدول (٣) والخاصة بإقليم الدلتا أن أعلى نسبة وافدين إلى إقليم

الدلتا كانت من نفس الإقليم بنسبة ٤٦% تقريباً من جملة الوافدين إليه، يليه نسبة الوافدين إليه من إقليم القاهرة بنسبة ١٩,٦% من جملة الوافدين إليه، بينما جاء إقليم أسيوط في المرتبة الأخيرة بنسبة وافدين منه إلى إقليم الدلتا حوالي ٢,٧%، بينما كانت أعلى نسبة نازحين منه إلى إقليم القاهرة بنسبة حوالي ٤١% من جملة النازحين منه، يليه إقليم قناة السويس بنسبة نازحين حوالي ٣٢% من جملة من نزحوا من إقليم الدلتا، بينما جاء إقليم أسيوط في المرتبة الأخيرة بنسبة حوالي ٠,٩%.

تظهر البيانات الواردة في جدول (٣) والخاصة بإقليم قناة السويس أن أعلى نسبة وافدين إلى إقليم قناة السويس كانت من إقليم الدلتا بنسبة حوالي ٣٣,٥% من جملة الوافدين إليه، يليه نسبة الوافدين إليه من نفس الإقليم بنسبة ٢٥,٦% من جملة الوافدين إليه، بينما جاء إقليم أسيوط في المرتبة الأخيرة بنسبة وافدين منه إلى إقليم قناة السويس حوالي ٢,٦%، بينما كانت أعلى نسبة نازحين منه إلى نفس الإقليم بنسبة حوالي ٥٢% من جملة النازحين منه، يليه إقليم القاهرة بنسبة نازحين حوالي ٣٧,٥% من جملة من نزحوا من إقليم قناة السويس، بينما جاء إقليم شمال الصعيد في المرتبة الأخيرة بنسبة حوالي ٠,٣%.

كذلك يتبين من البيانات الواردة في جدول (٣) والخاصة بإقليم شمال الصعيد أن أعلى نسبة وافدين إلى إقليم شمال الصعيد كانت من إقليم القاهرة بنسبة ٢٩% تقريباً من جملة الوافدين إليه، يليه نسبة الوافدين إليه من نفس الإقليم بنسبة حوالي ٢٦,٥% من جملة الوافدين إليه، بينما جاء إقليم قناة السويس في المرتبة الأخيرة بنسبة وافدين منه إلى إقليم شمال الصعيد ٣,٧% تقريباً، بينما كانت أعلى نسبة نازحين منه إلى إقليم القاهرة بنسبة حوالي ٧٨% من جملة النازحين منه، يليه إقليم قناة السويس بنسبة نازحين ١١% تقريباً من جملة من نزحوا من إقليم شمال الصعيد ، بينما جاء إقليم أسيوط في المرتبة الأخيرة بنسبة ١,٣% تقريباً.

تظهر البيانات الواردة في جدول (٣) والخاصة بإقليم أسيوط أن أعلى نسبة وافدين إلى إقليم أسيوط كانت من إقليم جنوب الصعيد بنسبة ٣١,٣% تقريباً من جملة الوافدين إليه، يليه نسبة الوافدين إليه من إقليم الدلتا بنسبة حوالي ١٨% من جملة الوافدين إليه، بينما جاء إقليم الإسكندرية في المرتبة الأخيرة بنسبة وافدين منه إلى إقليم أسيوط حوالي ٣%، بينما كانت أعلى نسبة نازحين منه إلى إقليم القاهرة بنسبة حوالي ٧٠% من جملة النازحين منه، يليه إقليم قناة السويس بنسبة نازحين حوالي ١٠% من جملة من نزحوا من إقليم أسيوط، بينما جاء إقليم الدلتا في المرتبة الأخيرة بنسبة ٢% تقريباً.

تظهر البيانات الواردة في جدول (٣) والخاصة بإقليم جنوب الصعيد أن أعلى نسبة وافدين إلى إقليم جنوب الصعيد كانت من إقليم القاهرة بنسبة حوالي ٥٥,٥% تقريباً من جملة الوافدين إليه، يليه نسبة الوافدين إليه من إقليم قناة السويس بنسبة ٢٣% من جملة الوافدين إليه، بينما جاء إقليم شمال الصعيد في المرتبة الأخيرة بنسبة وافدين منه إلى إقليم جنوب الصعيد ١% تقريباً، بينما كانت أعلى نسبة نازحين منه إلى إقليم القاهرة بنسبة حوالي ٢٧,٦% من جملة النازحين منه، يليه إقليم الدلتا بنسبة نازحين ٢٤% تقريباًمن جملة من نزحوا من إقليم جنوب الصعيد، بينما جاء إقليم أسيوط في المرتبة الأخيرة بنسبة ٦%.

هذا ويتضح من الشكل (١) مخطط لنسب الوافدين والنازحين داخل كل إقليم ونسب الوافدين والنازحين منه إلى الأقاليم الأخرى معتمداً في بياناته على تلك الواردة في جدول (٣).

تشير البيانات الواردة في جدول (٤) والخاصة بالتوزيع النسبي لجملة الوافدين والنازحين بين الأقاليم التخطيطية لجملة المهاجرين في مصر أن جملة الوافدين إلى إقليم القاهرة تمثل حوالي ٥٥,٥% من جملة المهاجرين في مصر،

جدول ٣: التوزيع النسبي لجملة الوافدين والنازحين بين الأقاليم التخطيطية في مصر لجملة الوافدين والنازحين لكل إقليم وفقاً لتعداد ٢٠٠٦

أقاليم مصر / أقاليم مصر	إقليم القاهرة		إقليم الإسكندرية		إقليم الدلتا		إقليم قناة السويس		إقليم شمال الصعيد		إقليم أسيوط		إقليم جنوب الصعيد		الجملة	
	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين
إقليم القاهرة	٣٦,٩٦	٧٤,٢٨	٨,٣٩	٢٤,١٠	١٩,٥٥	٤١,٠٧	١٨,٨٣	٣٧,٤٨	٢٨,٧٥	٧٨,١٨	١٣,٦٩	٧٠,٤٠	١٤,٢٤	٤٩,٥١	٥٥,٥٣	٢٧,٦٣
إقليم الإسكندرية	٣,٠٤	٣,٣٦	٣٠,٥٠	٤٨,١٤	١٥,١٥	١٥,٩٩	٤,٤٩	٣,٦٧	٣,٨٣	٣,٥٧	٣,٢٤	٨,٢٠	٤,٣٥	١٢,٢١	١١,٠٦	٧,٠١
إقليم الدلتا	١٧,٦٠	٣,١٣	٣٤,٣٩	٩,٥٧	٤٥,٧٦	٨,٥١	٣٣,٥٤	٣,٨٦	٥,٢٢	١,٣٣	١٨,٠٤	١,٩٥	٦,٢٧	١,٢٦	٤,٤٢	٢٣,٧٩
إقليم قناة السويس	٧,٥٧	١٥,٦٠	٣,٧٢	١٤,٦٧	٩,٧٧	٣٢,٢٨	٢٥,٥٥	٥٢,١٤	٣,٦٥	١٠,٩٠	٥,٥٠	١٠,٠٤	٥,٥٨	١٦,٥٤	٢٢,٨٩	١١,٢٢
إقليم شمال الصعيد	١٥,٠١	١,٠٣	٣,٤٤	٠,٥٤	٣,٢١	٠,٢٢	٥,٠٨	٠,٣٢	٢٦,٥٤	٢,٤٧	١١,٢٧	٢,٨٢	٦,٢٤	١,٠٨	٠,٩٩	١٠,٦٦
إقليم أسيوط	٧,٦١	٠,٥٩	٤,٤٥	٠,٥٥	٢,٦٥	٠,٩١	٢,٦٣	٠,٥٩	١٧,٠٤	١,٢٦	١٧,٠١	٣,٣٩	٤,٩١	٢,٧٣	١,٢٠	٦,٠٠
إقليم جنوب الصعيد	١٢,٢١	٢,٠١	١٥,١١	٢,٤٣	٣,٩٠	١,٠٣	٩,٨٩	١,٩٤	١٤,٩٦	٢,٢٩	٣١,٢٥	٣,٢٠	٥٨,٤٠	١٦,٦٧	٣,٩١	١٣,٦٩
الإجمالي	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: حسابات الباحث من بيانات تعداد ٢٠٠٦

جدول ٤: التوزيع النسبي لجملة الوافدين والنازحين بين الأقاليم التخطيطية لجملة المهاجرين في مصر وفقاً لتعداد ٢٠٠٦

أقاليم مصر / أقاليم مصر	إقليم القاهرة		إقليم الإسكندرية		إقليم الدلتا		إقليم قناة السويس		إقليم شمال الصعيد		إقليم أسيوط		إقليم جنوب الصعيد		الجملة	
	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين	%الوافدين	%النازحين
إقليم القاهرة	٢٠,٥٢	٢٠,٥٢	٠,٩٣	١,٦٩	٠,٨٦	٩,٧٧	٤,٣١	٤,٢٠	٠,٢٩	٨,٣٤	٠,١٦	٤,٢٢	٠,٥٦	٦,٧٨	٥٥,٥٣	٢٧,٦٣
إقليم الإسكندرية	١,٦٩	٠,٩٣	٣,٣٧	٣,٣٧	٠,٦٧	٣,٨٠	١,٠٣	٠,٤١	٠,٠٤	٠,٣٨	٠,٠٤	٠,٤٩	٠,١٧	١,٦٧	١١,٠٦	٧,٠١
إقليم الدلتا	٩,٧٧	٠,٨٦	٣,٨٠	٠,٦٧	٢,٠٢	٢,٠٢	٧,٦٨	٠,٤٣	٠,٠٥	٠,١٤	٠,٢٢	٠,١٢	٠,٢٥	٠,١٧	٤,٤٢	٢٣,٧٩
إقليم قناة السويس	٤,٢٠	٤,٣١	٠,٤١	١,٠٣	٠,٤٣	٧,٦٨	٥,٨٥	٥,٨٥	٠,٠٤	١,١٦	٠,٠٧	٠,٦٠	٠,٢٢	٢,٢٦	٢٢,٨٩	١١,٢٢
إقليم شمال الصعيد	٨,٣٤	٠,٢٩	٠,٣٨	٠,٠٤	٠,١٤	٠,٠٥	١,١٦	٠,٠٤	٠,٢٦	٠,٢٦	٠,١٣	٠,١٧	٠,٢٤	٠,١٥	٠,٩٩	١٠,٦٦
إقليم أسيوط	٤,٢٢	٠,١٦	٠,٤٩	٠,٠٤	٠,١٢	٠,٢٢	٠,٦٠	٠,٠٧	٠,١٣	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,٢٠	٠,١٩	٠,٣٧	١,٢٠	٦,٠٠
إقليم جنوب الصعيد	٦,٧٨	٠,٥٦	١,٦٧	٠,١٧	٠,٢٥	٢,٢٦	٠,٢٢	٠,١٥	٠,٢٤	٠,٣٧	٠,١٩	٢,٢٨	٢,٢٨	٠,١٩	٣,٩١	١٣,٦٩
الإجمالي	٥٥,٥٣	٢٧,٦٣	١١,٠٦	٧,٠١	٤,٤٢	٢٣,٧٩	٢٢,٨٩	١١,٢٢	٠,٩٩	١٠,٦٦	١,٢٠	٦,٠٠	٣,٩١	١٣,٦٩	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

المصدر: حسابات الباحث من بيانات تعداد ٢٠٠٦

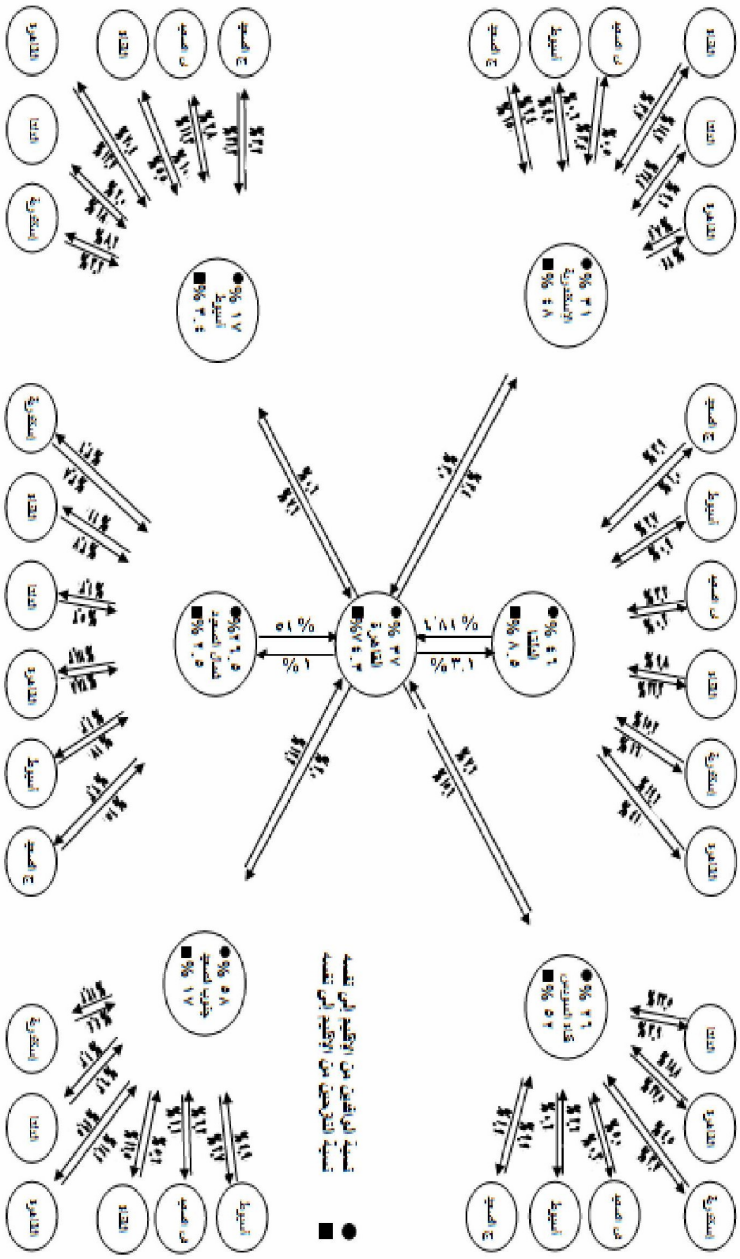

شكل ٣: يوضح علاقات الهجرة الداخلية داخل كل إقليم وبين الأقاليم تعداد ٢٠٠٦

يليه إقليم قناة السويس بنسبة وافدين إليه من الأقاليم الأخرى بنسبة ٢٣% تقريباً من جملة المهاجرين في مصر، يليه إقليم الإسكندرية بنسب وافدين إليه حوالي ١١%، يليه إقليم الدلتا بنسبة حوالي ٤,٤%، بينما كانت نسبة الوافدين إلى الثلاثة أقاليم المتواجدة في الوجه القبلي وهي إقليم شمال الصعيد وإقليم أسيوط وإقليم جنوب الصعيد ٦,١% تقريباً، وكانت نسبة الوافدين إلى إقليم شمال الصعيد هي الأقل بنسبة ١% تقريباً من جملة المهاجرين في مصر.

بينما كانت جملة النازحين من إقليم القاهرة حوالي ٢٧,٦% من جملة المهاجرين في مصر، يليه إقليم الدلتا بنسبة ٢٤% تقريباً من جملة المهاجرين في مصر، يليه إقليم جنوب الصعيد بنسبة نازحين ١٣,٧% من جملة المهاجرين في مصر، يليه إقليم قناة السويس بنسبة نازحين حوالي ١١% من جملة المهاجرين في مصر، يليه إقليم شمال الصعيد بنسبة نازحين ١٠,٧% تقريباً من جملة المهاجرين في مصر، يليه إقليم الإسكندرية بنسبة نازحين حوالي ٧% من جملة المهاجرين، بينما جاء إقليم أسيوط في المرتبة الأخيرة بنسبة نازحين ٦% من جملة المهاجرين في مصر.

ثانياً: المقارنة بين الأقاليم الجاذبة للمهاجرين والأقاليم الطاردة للمهاجرين في المؤشرات التنموية

بمقارنة متوسطات المؤشرات التنموية لكل من مجموعتيالأقاليم الجاذبة والأقاليم الطاردة للمهاجرين الموضحة في جدول(٥) يتبين ما يلي:

١- أن الأقاليم الجاذبة أعلى من الأقاليم الطاردة في متوسطات دليل التنمية البشرية ودليل الناتج المحلى الإجمالي ودليل التعليم ودليل توقع الحياة ونسبة الأسر المتصلة بشبكة صرف صحي ونسبة المشتركين في خدمة الإنترنت لكل ألف من السكان ونسبة البطالة. من ذلك يبدو أن الأقاليم الجاذبة أعلى في المستوى التنموي من الأقاليم الطاردة للمهاجرين فيما عدا نسبة البطالة وذلك لاستمرار الهجرة العشوائية غير المخططة.

٢- الأقاليم الجاذبة للمهاجرين أقل من الأقاليم الطاردة للمهاجرين في متوسطات نسبة الفقراء، والنسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة، ونسبة الإعالة الديمجرافية، ومعدل النمو السنوي للسكان وكلها مؤشرات تشير إلى الارتفاع النسبي للمستوى التنموي للأقاليم الجاذبة مقارنة بالأقاليم الطاردة، ولكن الفارق في مؤشر معدل النمو السنوي للسكان كان بسيط جداً.

٣- يتبين وجود تفاوت كبير بين الأقاليم الجاذبة الأقاليم الطاردة في متوسطات دليل التنمية البشرية حيث بلغ ٠,٧٢٣ للأقاليم الجاذبة مقابل ٠,٦٩٧ للأقاليم الطاردة، ومتوسط دليل التعليم حيث بلغ ٠,٧١٨ للأقاليم الجاذبة مقابل ٠,٦٦٢ للأقاليم الطاردة، ومتوسط النسبة المئوية للأسر التي تحصل على صرف صحي حيث تبلغ حوالي٥٩,٥٣٠% في الأقاليم الجاذبة مقابل ٢٦,٠٦٨% في الأقاليم الطاردة، وفي متوسط عدد المشتركين في خدمة الإنترنت لكل ألف من السكان حيث تبلغ حوالي ١١٢,٥٧٦مشتركاً في الأقاليم الجاذبة مقابل ٣٩,١٤٤ مشتركاً في الأقاليم الطاردة، ومتوسط النسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة حيث تبلغ ٢٣,١٥٥ للأقاليم الجاذبة مقابل ٣٩,٦٠٤ للأقاليم الطاردة، ومتوسط نسبة البطالة حيث بلغ ٩,٨٣٨% للأقاليم الجاذبة مقابل ٧,٥٦١% وهو على عكس ما هو متوقع، ومتوسط معدل الإعالة الديموجرافية حيث بلغ ٦٤,٦٢٤ للأقاليم الجاذبة مقابل ٨٠,٤٥٨.

٤- يتبين وجود تفاوت محدود بين كل من الأقاليم الجاذبة والأقاليم الطاردة في متوسط دليل الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٠,٦٨٤ للأقاليم الجاذبة مقابل ٠,٦٧٢ للأقاليم الطاردة، ومتوسط دليل توقع الحياة حيث بلغ ٠,٧٦٧ للأقاليم الجاذبة مقابل ٠,٧٥٦ للأقاليم الطاردة.

ثالثاً: نتائج اختبار فروض الدراسة الخاصة بعلاقة الهجرة الداخلية بالمؤشرات التنموية المختارة

للتحقق من دلالة الفروق بين متوسطات المؤشرات التنموية لمجموعتي الأقاليم الجاذبة والطاردة للمهاجرين، واختبار فروض الدراسة، أجرى اختبار ت لمعرفة الفروق بين متوسطات الأقاليم الجاذبة والطاردة بالنسبة للمؤشرات التنموية المختارة كما هو موضح بجدول (٥) وقد تبين عدم وجود أي فروق معنوية بين كل المؤشرات التنموية المختارة في الأقاليم الجاذبة والطاردة وهو ما يؤكد على أن فكرة تقسيم المحافظات المصرية إلى أقاليم تخطيطية هي فكرة سديدة تقلل من الفروق التنموية بين الأقاليم المختلفة، كما تبين أن قيمة (ت) كانت موجبة مع كل من مؤشرات دليل التنمية البشرية ودليل الناتج المحلي الإجمالي ودليل التعليم ودليل توقع الحياة ونسبة الأسر المتصلة بشبكة صرف صحي ونسبة الفقراء من السكان ومعدل البطالة، بينما كانت قيمة (ت) سالبة بالنسبة لمؤشرات متوسط عدد المشتركين في خدمة الانترنت لكل ألف من السكان والنسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة ومعدل النمو السنوي للسكان ١٩٩٦- ٢٠٠٦% ونسبة الإعالة الديموجرافية.

رابعاً: التعليق على النتائج وتقديم بعض المقترحات في ضوء النتائج البحثية

أولاً: التعليق على نتائج الدراسة

تظهر النتائج أن فكرة وجود أقاليم تخطيطية يحتوي كل منها على عدد من المحافظات والتي قد تكون جميعها جاذبة للمهاجرين أو بعضها جاذب وبعضها طارد أو جميعها طاردة للمهاجرين تجعل الإقليم قد يكون جاذباً وطارداً للمهاجرين في نفس الوقت فنجد إقليم القاهرة يستحوذ على حوالي ٥٥,٥% من جملة المهاجرين الوافدين إليه على مستوى الجمهورية ونسبة ٢٧,٦ تقريباً من جملة المهاجرين النازحين على مستوى الجمهورية وهو إقليم محافظاته الثلاث جاذبة للمهاجرين، كذلك إقليم قناة السويس والذي يتكون من خمس محافظات جاذبة للمهاجرين ومحافظة واحدة طاردة لهم وهي محافظة الشرقية استحوذ على ٢٢,٩% من جملة الوافدين على مستوى الجمهورية، كذلك إقليم الإسكندرية كان جاذباً للمهاجرين على الرغم من تضمنه لمحافظة طاردة للمهاجرين هي محافظة البحيرة فقد استحوذ على نسبة حوالي ١١% من جملة المهاجرين الوافدين على مستوى الجمهورية وحوالي ٧% من جملة المهاجرين النازحين وهو ما يتفق مع نتائج دراسة أبوسالم (٢٠١٢)،

جدول ٥: علاقة الهجرة الداخلية بين أقاليم مصر التخطيطية في عام ٢٠٠٦ ببعض المؤشرات التنموية

م	المتغير (المؤشر التنموي)	المتوسط		الفرق بين	قيمة ت
		الأقاليم الجاذبة	الأقاليم الطاردة	الجاذب والطارد	
١	دليل التنمية البشرية	٠,٧٢٣	٠,٦٩٧	٠,٠٢٦	٠,١١٦
٢	دليل الناتج المحلي الإجمالي	٠,٦٨٤	٠,٦٧٢	٠,٠١٢	٠,٠٤٤
٣	دليل التعليم	٠,٧١٨	٠,٦٦٢	٠,٠٥٦	٠,١٠٤
٤	دليل توقع الحياة	٠,٧٦٧	٠,٧٥٦	٠,٠١١	٠,٠٧٠
٥	نسبة الأسر المتصلة بشبكة صرف صحي	٥٩,٥٣٠	٢٦,٠٦٨	٣٣,٤٦٢	٠,١١٣
٦	متوسط عدد المشتركين في خدمة الإنترنت/ ١٠٠٠ من السكان	١١٢,٥٧٦	٣٩,١٤٤	٧٣,٤٣٢	-٠,٠٦٨
٧	نسبة الفقراء من السكان	١٥,١٢٦	٣٣,٢٦٨	-١٨,١٤٢	٠,٢٤٢
٨	النسبة المئوية لقوة العمل في الزراعة	٢٣,١٥٥	٣٩,٦٠٤	-١٦,٤٤٩	-٠,٠٨٥
٩	معدل البطالة	٩,٨٣٨	٧,٥٦١	٢,٢٧٧	٠,٠٧٣
١٠	معدل النمو السنوي للسكان ١٩٩٦- ٢٠٠٦ %	٢,١٣٠	٢,١٣١	-٠,٠٠١	-٠,٠٠٠
١١	نسبة الإعالة الديموجرافية	٦٤,٦٢٤	٨٠,٤٤٨	-١٥,٨٢٤	-٠,١٢١

** معنوية احصائياً عند المستوى الاحتمالي ≤ ٠,٠١ * معنوية عند المستوى الاحتمالي ≤ ٠,٠٥

أما الأقاليم الطاردة للمهاجرين وهي إقليم الدلتا وإقليم شمال الصعيد وإقليم أسيوط وإقليم جنوب الصعيد فجميعها تحتوي على الغالبية العظمى من المحافظات الطاردة فنجد أنها جميعها تستحوذ على حوالي ١٠,٥% من جملة المهاجرين الوافدين على مستوى الجمهورية وحوالي ٥٤% من جملة المهاجرين النازحين على مستوى الجمهورية، وهو ما يؤكد على أن هذه الأقاليم لم تأخذ نصيبها العادل من خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية نتيجة ضعف الخدمات والبنية الأساسية وعدم وجود المشروعات القومية الخاصة باستصلاح الأراضي والتوسع الزراعي الأفقي والتنمية الصناعية وعدم وجود مخططات عمرانية تساعد على إبراز وإظهار الطبيعة السياحية والترفيهية والجمالية لكثير من تلك المحافظات والأقاليم التخطيطية.

تظهر النتائج أن عنصر المسافة بين مكان المقصد ومكان الأصل من العناصر المهمة المؤثرة على قرار الهجرة، حيث تظهر النتائج أن أكبر حجم للوافدين والنازحين كان داخل نفس الإقليم وهو ما يتفق مع دراسة أبوسالم (٢٠١٢: ٤٢٤) والتي أوضحت أن أكبر حجم للوافدين والنازحين كان داخل نفس المحافظة بين ريفها وحضرها، ثم تلاه المحافظات القريبة من المحافظة أو التي تتبع نفس الإقليم التخطيطي للمحافظة، إذا كان هناك تنوع في الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تَوفر فرص العمل، وإذا كان بها ظهير صحراوي يُمَكْن من التوسع الزراعي الأفقي، كذلك إذا قلت الفجوة التنموية والخدمية والترفيهية في الحضر، وقد تقدم هذه النتيجة بعض الدعم الامبيريقي لبعض نظريات الهجرة التي ترى أن المسافة بين المناطق المهاجر منها والمهاجر إليها من أهم محددات الهجرة.

المتفحص لنتائج الدراسة يرى أن مسار الهجرة الداخلية في مصر يتجه نحو أقاليم القاهرة والإسكندرية والقناة قادماً من أقاليم الصعيد (إقليم شمال الصعيد وإقليم أسيوط وإقليم جنوب الصعيد) وإقليم الدلتا، أي أن المهاجرين غالباً ما ينزحون من الأقاليم التي يغلب عليها النشاط الزراعي إلى الأقاليم التي يقل فيها النشاط الزراعي وتتنوع فيها الأنشطة الاقتصادية والخدمات مما يشكل مصدر جذب لبعض سكان الدلتا والصعيد، بعد أن أصبحت الزراعة عاجزة عن استيعاب الطلب المتزايد على فرص العمل في تلك الأقاليم، وفى غيبة الأنشطة الاقتصادية والمشروعات التنموية الكافية لتوفير فرص العمل المطلوبة والخدمات الملائمة.

تدعم نتائج الدراسة بصفة عامة ما ذهبت إليه نظريات الهجرة وما أكدته نتائج كثير من الدراسات من أن الهجرة الداخلية هي محصلة لتباين مستويات التنمية في المجتمع، حيث تتسم المناطق الجاذبة للمهاجرين بمستوى تنموي أعلى من الطاردة لهم، حيث اتضح من نتائج الدراسة أن الأقاليم الجاذبة للمهاجرين كانت أعلى في مستواها التنموي من الأقاليم الطاردة لهم وكان ذلك في تسع من المؤشرات التنموية الأحد عشر التي تم دراسة علاقتها بالهجرة وشبه متساوية في مؤشر عاشر هو معدل النمو السنوي للسكان بفارق ٠,٠٠١، بينما خالف معدل البطالة التوقعات، حيث كانت الأقاليم الجاذبة ذات معدل بطالة مرتفع عن الأقاليم الطاردة، ولم يكن لأي من تلك المؤشرات تأثير معنوي إحصائيا على صافى الهجرة الداخلية بين الأقاليم التخطيطية المختلفة، مما لا يوفر دعما للعلاقة المفترضة بين الهجرة والتنمية.

المتغير الوحيد الذي جاءت نتائجه على عكس ما كان متوقعا، أي على عكس فرض الدراسة هو معدل البطالة، فقد كان مفترضا أن الأقاليم الجاذبة هي أقل في معدل بطالتها من الأقاليم الطاردة على أساس أن الأقاليم الطاردة التي يغلب عليها الطابع الريفي والزراعي وعدم تنوع الأنشطة الاقتصادية، كما أن هذه الأقاليم تتميز بمعدلات نمو سكاني أقل من تلك الأقاليم الطاردة وهو مالم يتحقق وجوده حيث كان معدل النمو السكاني في كليهما متساوٍ تقريباً، وهو ما يؤكد على أن النمو السكاني يتأثر أيضا بعامل الهجرة أي بالفرق بين عدد

النازحين والوافدين، وليس بعامل الخصوبة والمواليد فقط، وبالتالي فهناك عاملان يؤثران على معدل النمو السكاني في الإقليم ولكن في اتجاهين متعاكسين، فالخصوبة العالية تزيد من معدل النمو السكاني في الأقاليم الطاردة بينما صافى الهجرة الموجب يزيد من معدل النمو السكاني في الأقاليم الجاذبة.

على الرغم من أن متوسط نسبة البطالة في الأقاليم الجاذبة أعلى من متوسط نسبة البطالة في الأقاليم الطاردة إلا أن هذا الفرق بين المتوسطين لم يكن معنويا إحصائيا، ويمكن تفسير ارتفاع متوسط نسبة البطالة في الأقاليم الجاذبة عنه في الأقاليم الطاردة بأن الهجرة إلى الأقاليم الجاذبة تعمل على رفع نسبة البطالة في تلك الأقاليم نتيجة عدم قدرة فرص العمل في تلك الأقاليم على ملاحقة الطلب المتزايد عليها من جانب السكان المحليين من جهة والوافدين إليها من جهة أخرى ولذا يمكن أن يتوقف عامل الهجرة من أجل فرص العمل عن كونه جاذبا للمهاجرين في المستقبل القريب، بعد أن يدرك الراغبون في الهجرة إلى تلك الأقاليم الجاذبة أن توافر فرص العمل بها أصبح سراباً.

على الرغم من اختلاف وتنوع المؤشرات التنموية المستخدمة في الدراسة ما بين مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية إلا أنها في غالبيتها قد أظهرت قدرا كبيرا من الاتساق فيما بينها ظهر ذلك في تأثيرها المتسق على مسار واتجاه الهجرة الداخلية، الأمر الذي يظهر أهمية الحرص على توافر عناصر التكامل والشمول والاتزان في عمليات التنمية المجتمعية.

ثانياً: مقترحات الدراسة

إستناداً إلي نتائج الدراسة، وفي ضوء المناقشة السابقة لبعض تلك النتائج، تتقدم الدراسة ببعض المقترحات التي يمكن أن يسهم الأخذ بها في مواجهة المشكلات الناتجة عن الهجرة الداخلية سواء للمناطق المهاجر منها أو المناطق المهاجر إليها، مما يساعد علي تحسين أوضاع المناطق المهاجر منها وتقليل الفجوة بينها وبين المناطق المهاجر إليها، وكذلك يسهم في حل المشكلات الناتجة عن الهجرة في المناطق المهاجر إليها، ومن ثم يسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين ومجتمعاتهم المحلية والمجتمع ككل.

١- لقد اتضح بجلاء أن الهجرة العشوائية وغير المنضبطة بما ينجم عنها من آثار ضارة للمناطق المهاجر إليها وللمهاجرين أنفسهم في أحيان كثيرة وللمكان المهاجر إليه إنما هي إحدى عواقب الفجوة التنموية الواسعة بين الأقاليم الجاذبة للمهاجرين والأقاليم الطاردة لهم، ومن ثم فإن معالجة تلك الظاهرة يتطلب العمل على تضييق تلك الفجوة التنموية، واستعادة التوازن المفقود في عملية التنمية المجتمعية والعمل على تنفيذ استراتيجية مصر ٢٠٣٠ للقضاء على تلك الفجوة قدر الإمكان من خلال توفير الخدمات الأساسية وتنويع الأنشطة الاقتصادية الصناعية والزراعية بكافة أنواعها.

٢- ويتطلب تحقيق المقترح السابق إعطاء أولوية في الجهود التنموية لمناطق الطرد السكاني، وهى في المقام الأول أقاليم الصعيد الثلاثة وإقليم الدلتا، وتتسم تلك الأقاليم بغلبة الطابع الريفي والزراعي، بمعنى أن تحظى تلك الأقاليم بالقدر الأكبر من البرامج والمشروعات التنموية المستقبلية، سواء المشروعات الإنتاجية أو الخدمية، وهو ما تحاول الدولة المصرية بكافة مؤسساتها تحقيقه على أرض الواقع في استراتيجية مصر ٢٠٣٠والتي تتضمن على إعطاء الأولوية في التنمية لأقاليم الصعيد على كافة الأصعدة الصناعية والزراعية والسكنية وتغيير حدود المحافظات بما يضمن تنويع الأنشطة الاقتصادية.

٣- لابد من العمل على تنويع الأنشطة الاقتصادية في تلك الأقاليم بعد أن أصبح واضحاً أن الزراعة مهما تم تنميتها لن تكون كافية لاستيعاب الطلب المتزايد على فرص العمل، في ظل محدودية

الأراضي الزراعية والمتاح من مياه الري. ومع ذلك ينبغي عدم إهمال التنمية الزراعية، وبصفة خاصة في مجال مواجهة مشكلة البناء على الأراضي الزراعية، وتعظيم العائد من وحدة المياه وتحسين ممارسات الري الحقلي، والتوسع في تنظيم جمعيات مستخدمي المياه وتحديد المساحات المنزرعة بالمحاصيل المستهلكة لكميات كبيرة من مياه الري، هذا بجانب التركيز على التطوير المؤسسي وتنمية الموارد البشرية من خلال تطوير منظومات الإرشاد الزراعية والبحوث والائتمان الزراعي، وتقوم الدولة في هذا الشأن بتنفيذ استراتيجية مصر ٢٠٣٠ والتي تسعى فيها الدولة المصرية تنفيذ العديد من المجتمعات العمرانية الجديدة في أقاليم الصعيد الثلاثة وعمل المدن الصناعية واستصلاح وزراعة ١,٥ مليون فدان تحظى أقاليم الصعيد على الغالبية العظمى منها مثل الفرافرة وغرب غرب إلمنيا واستكمال العمل في توشكى وشرق العوينات من إجمالي مساحة ٤ مليون فدان تسعى لإستصلاحها في السنوات القليلة القادمة، كذلك مشروع ١٠٠ ألف فدان صوب زراعية لأقاليم الصعيد نصيب كبير منها وهي بمثابة مفرخة لتعليم الملتحقين بالقوات المسلحة على العمل بها ومحاولة محاكاتها على حيازاتهم الصغيرة وبالتالي التغلب على تفتت الحيازة ومضاعفة انتاجيتها.

٤- يتطلب تنويع الأنشطة الاقتصادية وبالتالي تنويع مصادر الدخل في مناطق الطرد السكاني الاهتمام بتنمية النشاط الصناعي وبصفة خاصة الصناعات الصغيرة التي يمكن أن تستوعب كثيراً من الأيدي العاملة وأن توفر مصادر للدخل لكثير من سكان تلك الأقاليم. ولكن ذلك بدوره يتطلب توافر منظومة إدارية قادرة على الرؤية التكاملية لمتطلبات نجاح مثل هذه الصناعات من توافر المواد الخام ومراكز التدريب ودراسات الجدوى والتسهيلات التسويقية والائتمانية إلى غير ذلك من مقومات تلك الصناعات، وتقوم الحكومة في هذا الشأن بالتعاون مع البنوك الوطنية والتي منها بنك مصر والبنك الأهلي المصري لتوفير التمويل المطلوب للصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر وكذلك مشروعات الإنتاج الحيواني والداجني واستكمال الطاقة الانتاجية للمزارع الخاصة بانتاج اللبن واللحم والصوبات الزراعية.

٥- لابد من تقليل الفجوة بين المناطق الحضرية المتميزة وهي في الغالب مدن المحافظات الحضرية وعواصم المحافظات وبين باقي المناطق الحضرية المتمثلة في عواصم المراكز الإدارية حتى تقل اتجاهات الهجرة الحضرية الحضرية نتيجة الفروق الكبيرة في توفر وتنوع الأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة من صحة وتعليم واتصالات ونقل ومواصلات، كذلك العمل على تقليل الفجوة بين حضر الأقاليم التخطيطية المختلفة، وذلك لكي تحقق هذه الأقاليم المرجو منها في تحقيق التكامل والتنوع الاقتصادي وفرصة التوسعات المستقبلية السكنية والصناعية والزراعية فيما بين المحافظات المكونة لها.

٦- قد يكون من المهم هنا اقتراح أن يتم تقسيم هذه الأقاليم بحيث يكون لكل إقليم منها نصيب من السواحل البحرية ونصيب من الصحراء وذلك للتوسعات المستمرة نتيجة الزيادة السكانية المضطردة، وكذلك يكون لكل إقليم جزء من الأراضي القديمة وجزء مطل على نهر النيل، بمعنى أدق هو أن تكون الأقاليم التخطيطية بصورة شريطية عرضية، وهو أيضاً ما قامت استراتيجية مصر ٢٠٣٠ بالإهتمام به من خلال انشاء ٢٠ مدينة جديدة في وقت واحد منها العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة والمنصورة الجديدة وأسيوط الجديدة ورشيد

الجديدة وإلى ماغير ذلك من مدن كما أنها تسعى إنشاء محافظات جديدة وإعادة تقسيم الحدود الجغرافية للمحافظات بما يضمن لها توفر الفرص السياحية والزراعية والصناعية والتوسعات الأفقية على المستوى العمراني لكي نصل بإنتشار السكان على نسبة ١٤% من مساحة مصر في ٢٠٣٠ وأكثر من ٢٥% من مساحة مصر في ٢٠٦٣ وهو ما يحقق مخططات الأمن القومي المصري لمواجهة التحديات الأمنية والتنموية.

٧- قد يكون من المهم أيضاً إعلان إقليم القاهرة الكبرى إقليماً مغلقاً أمام المهاجرين القادمين من جميع أقاليم الجمهورية، مع الاستمرار في التوسعات المستمرة لهذا الإقليم، حتى لايستمر مستنزفاً للجزء الأكبر من الجهود المادية والعينية المبذولة لتحقيق التنمية، وهو ما اتضح جلياً في قرار إنشاء العاصمة الإدارية الجديدة ونقل كل الوزارات ومجلس الوزراء ومجلسي الشعب والشورى ومدينة العلوم والفنون والأوبرا وعمل الكثير من الأحياء السكنية التي تخدم كافة طبقات المجتمع، وعمل حي للسفارات يتم نقل كل السفارات العاملة في مصر إذا رغبت في ذلك.

٨- من الأهمية بمكان أن يتم العمل على تقليل الفجوة التنموية بين الريف والحضر في المجالات التعليمية والصحية والخدمية والنقل والمواصلات والاتصالات والأنشطة الاقتصادية، حتى لايستمر في تشكيل عبء على المناطق الحضرية، وحتى لاتحدث هجرة عكسية نتيجة لتدهور الأوضاع في المناطق الحضرية.

وفي مجال الحديث عن تقريب الفجوة ما بين الأقاليم الجاذبة والطاردة للسكان يمكن القول بأن هذه الفجوة قد تضيق وربما تتلاشى حتى بدون الجهود التنموية المقترحة، وذلك نتيجة لتدهور الأحوال المعيشية في الأقاليم الجاذبة وليس نتيجة لتحسن الأحوال المعيشية في الأقاليم الطاردة. وللأسف توجد بعض الشواهد التي تشير إلى إمكانية حدوث ذلك، كما ظهر من بعض نتائج الدراسة من ارتفاع نسب البطالة في الأقاليم الجاذبة عنها في الأقاليم الطاردة أو تقارب معدل النمو السكاني في الأقاليم الجاذبة والطاردة حيث كان الفارق بينهما ٠,٠٠١ لصالح الأقاليم الطاردة، في ظل توزيع سكاني على المساحة الأرضية يتسم باختلال واضح، حيث يتمركز السكان المصريون في حوالي ٧,٨% من حملة المساحة الأرضية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٨) مما أدى إلى ارتفاع الكثافة السكانية في الجزء المعمور ارتفاعاً شديداً.

وأخيراً يمكن القول أن فكرة الأقاليم التخطيطية فكرة صائبة فبالإضافة إلى الفوائد المرجوة منها من حيث التكامل بين المشروعات التنموية داخل محافظات الإقليم الواحد فقد أوضحت نتائج الدراسة أيضاً أنها تقلل من الفجوات التنموية بين الأقاليم المختلفة على الرغم من وجود فجوات تنموية كبيرة نسبياً بين المحافظات، ذلك لأن معظم المهاجرين يفضلون الهجرة إلى محافظات قريبة منهم تقع غالباً في نطاق الإقليم التخطيطي الذي ينتمون إليه مما يساعد على تقليل الفروق التنموية داخل الإقليم الواحد نتيجة للتخطيط الإقليمي الذي يعطي الأولوية لتنمية المناطق الأقل من حيث المستوى التنموي داخل الإقليم.

المراجع

أبوسالم، أحمد إسماعيل محمود **٢٠١٢**: الهجرة الداخلية في مصر وعلاقتها بالتنمية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة دمنهور.

إبراهيم، سعد الدين **١٩٨٢**: الهجرة الداخلية في مصر- دراسة نقدية، جهاز تنظيم الأسرة والسكان، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **٢٠٠٨**: التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ٢٠٠٦، النتائج النهائية لتعداد السكان، إجمالي الجمهورية- الجزء **الأول**، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **٢٠٠٩:** التعداد العام للسكان ٢٠٠٦، جدول (٥٥) توزيع السكان المصريين طبقاً لمحافظة الإقامة الحالية ومحافظة الإقامة السابقة والنوع بمحافظات الجمهورية، حضر، مركز المعلومات، القاهرة.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء **٢٠٠٩:** التعداد العام للسكان ٢٠٠٦، جدول (٥٥) توزيع السكان المصريين طبقاً لمحافظة الإقامة الحالية ومحافظة الإقامة السابقة والنوع بمحافظات الجمهورية، ريف، مركز المعلومات، القاهرة.

العزبي، محمد إبراهيم **١٩٩٥:** السكان الريفيون، الشنهابي للطباعة والنشر، الإسكندرية.

العزبي، محمد إبراهيم **٢٠١٠:** المجتمع الريفي تحت المجهر، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

العزبي، محمد إبراهيم وأحمد إسماعيل أبوسالم **٢٠١١:** الفجوة التنموية بين المحافظات الجاذبة والطاردة للمهاجرين- مجلة العلوم الزراعية والبيئية- المجلد(١٠) العدد(٣): ٢٨- ٤٥، كلية الزراعة- جامعة دمنهور.

الهلباوي، هشام عبد الرازق توفيق **١٩٩٨:** دور المنظمات غير الحكومية في التنمية الريفية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة- جامعة الإسكندرية

جامع، محمد نبيل **٢٠١٠:** علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

جورجي، ميشيل فؤاد **١٩٧٧:** الهجرة من الريف إلى المدن في جمهرية مصر العربية، أوراق العمل المقدمة إلى المؤتمرالخامس لمنظمة المدن العربية: الهجرة من الريف إلى المدن في الوطن العربي، البحث **التاسع**، يونية، الرباط، المملكة المغربية، إصدارات المعهد العربي لإنماء المدن، ١٩٨٦م.

حمد، صبري محمد **٢٠٠٨:** دراسات في جغرافية السكان أسس وتطبيقات، الدار العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة.

سلامة، فؤاد عبد اللطيف **١٩٧٤:** دراسة اجتماعية تحليلية للهجرة السكانية الريفية- الحضرية من وإلى محافظة البحيرة بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة الإسكندرية.

غانم، عبد الله عبد الغني **١٩٩٠:** المهاجر المصري دراسة سوسيو أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

كريم، عزة **١٩٩٣:** الهجرة الريفية إلى الأقطار النفطية العربية، دراسة الآثار الاجتماعية والاقتصادية في الريف المصري، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجنائية، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، القاهرة.

نعيم، معتز، مطانيوس مخول **٢٠٠٥:** تحليل أسباب الهجرة الداخلية في الجمهورية العربية السورية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد ٢١، العدد **الأول**، دمشق.

هلول، فتح الله **١٩٨٧:** "هجرة السكان الريفيين"، في: فتح الله هلول، محمد نبيل جامع، عبد الرحيم الحيدري ومحمد إبراهيم العزبي: مقدمة في علم الاجتماع الريفي، كلية الزراعة، الإسكندرية، ص ١- ٧٥.

Bakewell, Oliver **2009**: South-South Migration and Human Development: Reflections on African Experiences. Human Development Reports, Research Paper. United Nations.

Claudia Natali **2009**: Linkages between Internal and International Migrations: Policy Implications for Development. Conference Urban-Rural Linkages and Migration September 16th2009, Plenary Session, International Organisation for Migration (IOM), Thailand-Office.

De Hass, Hein **2005**: International migration, remittances and development: Myths and facts. Third World Quarterly **26**:1269-84.

De Hass, Hein **2008**: Migration and developmentA theoretical perspective, Working Papers, International Migration Institute 'IMI" University of Oxford.

Elezaby, M.Ibrahim **1985**: Impact of Situational and Orientational Factors on Residents Contribution to Communities Field Structure. A Ph.D. Dissertation. Iowa State University. Ames. Iowa, USA.

Lee, Everett S **1966**: A Theory of Migration, University of Pennsylvania. Http://Www.Jstor.Org, 2007.

Parsons, Talcott **1937**: The Structure of Social Action, Mc Graw- Hill, New York.

Petersen, William **1975**: Population, Third Edition, Macmillan Publishing Co., Inc. New York.

Sallam. N. S and E. C. Knop **1982**: Migration Inclination and Plans of Rural Egyptians. In Population Studies. Quarterly Review, Population and Family Planning Board. Research Office. Ninth Year, No. **60**, January/ March, Cairo, Egypt.

Zohary, Ayman **2005**: Interrelationships Between Internal and International Migration In Egypt: A Pilot Study. Development Research Centre on Migration. Globalisation and Poverty, University of Sussex, Falmer, Brighton BN1 9SJ, United Kingdom

Zohary, Ayman **2009**: The Development Impact of Internal Migration: Findings From Egypt, International Union for The Scientific Study of Population XXVI IUSSP International Population Conference, Marrakesh, Morocco 27 **Sep- Oct 2009.**

Internal Migration between Planning Regions and Its Relationship to Development

Ahmed Ismaiel Mahmoud Abou- Salem
College of Agriculture, Damanhour University

ABSTRACT

The study aims basically at identifying which planning regions in Egypt are pushing of migrants and which are pulling the migrants. Also, to investigate the nature of relationship between the direction of the migration between these regions and their level of development.

Results of the analysis of the data on the internal migration in Egypt 2006 indicate that all of Suez canal, Cairo and Alexandria regions are migration pulling regions, while all of Delta, South of upper Egypt, North of upper Egypt and Asuot regions are pushing regions.

Results of the statistical tests indicated that there was no significant differences between both of pushing and pulling regions in these levels of development as measured by eleven indicators of human development. The study was concluded with a discussion of its findings and a number of suggestions on how to face the problem of unplanned migration were presented.